

"تسليم دلالي"

القيد اللفظي والمعنوي
في نطاق دلالة اللفظ المفرد عند النحويين

The verbal and moral constraint within the scope of the
meaning of the singular word for grammarians

م.د. مؤيد عبد المنعم موسى
Lect. Dr. Moaid Abdul-Moniam Mosa
العراق / جامعة الكفيل
Iraq / Alkafeel University

muayed.mousa@alkafeel.edu.iq

خضع البحث لبرنامج الاستئلال العلمي
Turnitin - passed research

مُلَخَّصُ البَحْث:

تتمثل فكرة تقييد الدلالة عند النحويين في ميدانين اثنين، أما الميدان الأول ففي تقييد دلالة التركيب الإسنادي وذلك بأن يوظف المتكلم الفضلات النحوية اللاحقة لركني الجملة (المسند والمسند إليه) كالظرف والجار ومجروره والحال وغيرها؛ لتقييد الدلالة الإسنادية، وأما الميدان الثاني فالتقييد واقع في دلالة اللفظة المفردة الواحدة عند النحويين، والقيد في هذه الحال إمّا لفظي وإما معنوي وكلاهما في باب المعارف، أما القيد اللفظي الذي يقيّد دلالة اللفظة المفردة الواحدة فهو في أربعة أقسام منها (الألف واللام في المعرف بها، وصلة الموصول في الاسم الموصول، والمضاف إليه، وحرف النداء في النكرة المقصودة)، وأما القيد المعنوي ففي ثلاثة أقسام (قصد الواضع) بالنسبة إلى الاسم العلم، و(التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة) بالنسبة للضمير، و(الإشارة الحسية أو المعنوية) بالنسبة إلى اسم الإشارة، وفي جميع هذه الصور يكون التقييد متمثلاً في دلالة المفردة نفسه غير متأثر بإطلاق النسبة الإسنادية في السياق أو تقييدها.

الكلمات المفتاحية: القيد اللفظي، القيد المعنوي، دلالة اللفظ المفرد، النكرات، المعارف، قصد الواضع.

Abstract :

The idea of semantic restriction for grammarians is represented in two fields : the first field in restricting the significance of the predicate structure, so that the speaker employs the grammatical auxiliaries in the predicate and the predicated . such as the adverb, the prepositions, and others. To restrict the referential sign, as for the second field, the restriction is based on the meaning of the single word for the grammarians, the restriction in this case is either verbal or moral, and both are in the field of knowledge, as for the verbal restriction that restricts the meaning of a single word. It is in four parts : the identifier, the relative link in the relative noun, the genitive and the exclamation letter . As for the moral restriction, it falls into three categories (the intent of the one who initiates) with respect to the proper noun, and (speaking, discourse, or absence) with regard to the pronoun, and (the sensory or intangible sign) in relation to the sign, and in all these forms the restriction is represented in the denotation of the word itself, unaffected by the release of the predicate in the context or its restriction.

Keywords : The verbal restriction - the moral restriction - the significance of the singular pronouncement - denials - definitions - the intent of the author

المقدمة

لئن كان النحويون قد أغفلوا تعريف القيد ولم يعتنوا بِحَدِّ مفهومه حدًّا منطقيًّا كما هي عادتهم في بعض الوظائف النحوية، فلقد كان أثر القيد - بوصفه أصلاً للتحليل - حاضراً في تفسيرهم الظواهر النحوية بشكل واضح، ولهذا الحضور في مباحثهم مظاهر تتضح في تعويلهم على القيد في إقامة الحكم النحوي في ضوئه أحياناً، وثُمَّ ما يدل على أنَّهم أدركوا مفهوم تقييد الدلالة النحوية في بعض دلالات الألفاظ المفردة، ولم تقف حدود أفهامهم عند تقييد دلالة الإسناد (التركيب اللغوي).

ومظاهر التقييد في دلالة اللفظة المفردة يمكن أن تنقسم قسمين رئيسين، ثم يندرج تحت كل قسم منها مظاهر متعددة، فقد تكون أداة التقييد لفظية تذكر مُصاحبة للفظ المفرد وهي التي تفضي إلى تقييد هذه الدلالة المفردة البسيطة غير المنسوبة إلى التركيب الإسنادي اللغوي، وقد تكون وسيلة التخصيص والتقييد أمراً معنوياً لا لفظياً، وكان من اللائق بالبحث أن يجلي مفهوم القيد في اللغة والاصطلاح؛ لتكون هذه التجلية مدخلاً للوقوف على مضان التقييد في دلالة اللفظ المفرد عن النحويين، ومن الخير أيضاً أن يكون ميدان التقييد اللفظي والمعنوي واضحة المعالم محددة.

ومن هنا انقسمت خطة البحث على أربعة مباحث سبقتها مقدمة وتلاها خاتمة، وكان المبحث الأول منها معقوداً لبيان مفهوم القيد في اللغة وفي اصطلاح النحويين، وجاء المبحث الثاني كاشفاً عن مفهوم النكرة والمعرفة عند النحويين وعلاقتها بالإطلاق والتقييد؛ إيداناً باستجلاء مظاهر التقييد اللفظي والمعنوي في دلالة المعارف عند النحويين، وأما المبحث الثالث فقد انبرى لاستظهار مواضع القيود المعنوية في دلالة اللفظة المفردة عند النحويين، على حين كان الغرض من

المبحث الرابع الوقوف على مواضع القيود اللفظية في باب المعارف عند النحويين. وإن غرض الباحث أن يكشف عن وجود نوع من التقييد أغفلته الدراسات اللغوية المعنية بالإطلاق والتقييد على اختلاف اتجاهاتها، على أن فكرة البحث منبثقة من إشارة إلى هذين النوعين من القيود للدكتور عبد الرحمن محمد أيوب في كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي)، قد تتبعنا مظانها وبسطنا القول فيها بعض بسطٍ يجلي الفكرة ويقربها إلى طلاب العربية؛ لعلهم ينتفعون بها، فإن تم لي ما أردتُ فله سبحانه الحمد على آلائه ونعمائه، وإن لم يكن لي ما سعتُ إليه، فإن حبي وإخلاصي لهذه اللغة الكريمة شفيع لي بين يدي الله جل ثناؤه.

المبحث الأول: مفهوم القيد لغة واصطلاحاً.

أولاً: مفهوم القيد لغة.

إذا تصفح القارئ المعجم العربي باحثاً عن معنى القيد، فكثيراً ما تطالعه عبارة: ((الْقَيْدُ مَعْرُوفٌ))^(١)، فكأنهم يشيرون إلى الحد من الحركة أو إلى الحبس أو المنع أو الحظر أو الأسر وكلها متقاربة، قال الخليل (١٧٥هـ): ((قَيْدُ السَّيْفِ: الْمُدْوَدُ فِي أَصُولِ الْحِمَائِلِ تُمْسِكُهُ الْبَكَارُثُ. وَقَيْدُ الرَّحْلِ: قِدٌّ مَضْفُورٌ بَيْنَ حَنَويِهِ مِنْ فَوْقٍ، وَرُبَّمَا جُعِلَ لِلسَّرَجِ قَيْدٌ، وَكَذَلِكَ كُلُّ شَيْءٍ أُسِرَ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ. وَيُقَالُ لِلْفَرَسِ الْجَوَادِ: قَيْدُ الْأَوَائِدِ أَيُّ إِذَا رَأَاهُ لِحَقِّهِ كَأَنَّمَا هُوَ مُقَيَّدٌ لَهُ))^(٢)، وأسْرُ الشَّيْءِ إِلَى شَيْءٍ أَيُّ مَنَعَهُ مِنَ الْحَرِيَةِ أَوْ حَبَسَهُ عَنِ الْحَرَكَةِ فِي اتِّجَاهِ مَا، وَمَا دَامَ هُنَاكَ مَانِعٌ مِنَ التَّحَرُّكِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَيْدٍ مِنَ الْقِيُودِ، قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ^(٣):

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَائِدِ هَيْكَلِ

فالشاعر يرى فرسه السريع قيداً للوحوش أو مقيداً حركتها بالسرعة الفائقة التي يتحلى بها؛ إذ يجعل هذه السرعة التي بها يصطاد طريدته قيداً لها، فلا يمكنها الفرار منه، فكأنه قيدها عن أن تهرب، فتضيق بها سبل النجاة منه.

وربما يطلق القيد بإزاء حفظ الشيء من الضياع أو النسيان أو الإهمال، وذلك في تقييد الكتاب، فيقال قيّد العلم بالكتاب أي أثبتته حافظاً إياه من التفلت أو النسيان أو غير ذلك، وتشكيل المكتوب (حركات البنية والإعراب) حفظ له بعد حفظ، فما كان مُدَوَّنًا فقد قيّد، وحُفِظَ، فإذا سُكِّلَ فقد تضاعفت أسباب التقييد أي الحفظ من الضياع^(٤)، ((فَقَدْ صَحَّ أَنَّ الْكُتُبَ أَبْلَغُ فِي تَقْيِيدِ الْمَأْثُرِ))^(٥).

وقد يكون للقيد إطلاق مجازي في تقييد النفس وحبسها على علاقة بين طرفين غير متيسر لأحدهما أن ينأى بنفسه عن صاحبه، فهو تقييد روحي في محبة وهوى، وأجمل بالمتنبي في هذا الشأن قائلاً^(٦):

وَقَيَّدْتُ نَفْسِي فِي هَوَاكَ مَحَبَّةً وَمَنْ وَجَدَ الْإِحْسَانَ قَيْدًا تَقَيَّدَا

فأبو الطيب يعد الإحسان إليه قيداً من القيود يحظر عليه أن يبعد عن أحسن إليه، أي يمنعه من مغادرته إلى غيره، وعلى أية حال فإن للقيد استعمالات كثيرة ليس من وكد الباحث استقصاؤها هنا، بقدر ما يرمي إلى تسليط الضوء على المعنى اللغوي بعامة، الذي يدور حول معنى المنع أو الحظر أو الحبس وهي معانٍ متقاربة جداً، ثم إن مفهومه اللغوي المتقدم بيانه المتمثل بالمنع يجعله على مقربة كبيرة من مفهومه الاصطلاحي، وهو الغرض من ذكره.

ثانياً: مفهوم القيد اصطلاحاً.

تصفح المدونات النحوية ولا سيما القديمة منها يورث اطمئناناً بأن علماء النحو لم يولوا مفهوم القيد على المستوى النظري عناية لا كثيرة ولا قليلة، فلم يضعوا له تعريفاً جامعاً مانعاً لا على نحو الحد ولا على نحو الرسم المنطقيين، ولكن أحداً من الذين أطلوا على الدرس النحوي لا يستطيع أن ينكر أن مفهوم القيد بوصفه أصلاً من أصول التحليل أو من الأدوات الإجرائية كان له حضور كبير جداً، وأكثر ما يتضح ذلك في مناقشتهم ضبط نصوص القواعد النحوية ومحاكمتها محاكمة منطقية، وربما كان بعضهم قد أشار إليه تصريحاً عند بيان بعض الوظائف النحوية كما فعل نجم الأئمة الرضي الاستربادي (٦٨٨هـ) في الكشف عن وظيفة الحال المنتقلة بأنها تفيد التقييد^(٧)، وقد قصر ابن الحاجب وظيفة الحال المبيّنة على التقييد قائلاً: ((الحال إِنْما جِيءَ بِهَا مُقَيِّدَةً))^(٨)، وهو ما عليه النحويون بعامة^(٩).

وما ينبغي الالتفات إليه هو أن النحويين يتحدثون عن ضربين من التقييد، الأول: تقييد في دلالة الإسناد، وذلك أن يلحق الجملة المتألّفة من فعل وفاعل (مسند ومسند إليه) أو من مبتدأ وخبر (مسند إليه ومسند) الفضلات أو متممات الإسناد من ظرف أو جار ومجروره أو المفاعيل أو الحال التي يسعى المتكلم بها أن يقيّد الإسناد ويقرب الدلالة إلى المخاطب، وأما الثاني فهو تقييد في الدلالة النحوية المفردة لاحق بعض أبواب النحو وهو باب المعارف كالتقييد في دلالة الاسم العلم والضمائر وأسماء الإشارة والمعرّف بالألف واللام وغيرها كما سيأتي بعونه تعالى، فإن التقييد فيها لا يتعدى حدود دلالة اللفظة المفردة بصرف النظر عن انتظامها في سياق ما، على أن لا ينسب الذهن إلى أن المراد بقاء اللفظ بمعزل عن سياق الاستعمال، ولكن المقصود أن يتحقق التقييد في نطاق الدلالة المفردة في نفسها بعيداً عن تقييد الإسناد كما شاع مفهوم التقييد عند الدارسين.

وتقييد الإسناد إنَّما يكون بواحد من متمماته النحوية، أو يمكن التعبير عنه بالفضلات كما شاع في اصطلاح النحويين ولا سيما القدماء ^(١٠)، وفي جميع هذه الوجوه يكون القيد لفظياً لا غير، أمَّا ما يجري الحديث عنه في البحث فهو تقييد غير ذي صلة بالإسناد، بل هو تقييد على مستوى المفردة كما أسلفْتُ، وزيادة على ذلك فإنه يتحقق بنوعين من القيود (قيد لفظي وقيد معنوي)، وهذا النمط من التقييد لم يتصدَّ له أحد من درس الإطلاق أو التقييد أو أنواع القيود في أي دراسة لغوية فيما أعلم، وإنَّما ثمة إشارة إلى هذا النوع من القيود للدكتور عبد الرحمن محمد أيوب، إذ قال: ((وَقَدْ يَكُونُ الْقَيْدُ لَفْظِيًّا كَمَا فِي الْمَعْرِفِ "بِأَلْ" فَإِنَّهُ يُعَيِّنُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِوُجُودِ "أَلْ" وَكَمَا فِي الْمَوْصُولِ وَهُوَ يُعَيِّنُ مَدْلُولَهُ بِوَاسِطَةِ الصَّلَةِ. وَقَدْ يَكُونُ مَعْنَوِيًّا كَمَا فِي الضَّمِيرِ، وَهُوَ يُعَيِّنُ مَدْلُولَهُ بِوَاسِطَةِ أَمْرِ مَعْنَوِيٍّ هُوَ التَّكَلُّمُ أَوْ الْخِطَابُ أَوْ الْغَيْبَةُ)) ^(١١)، وهذا القول يدل بصرامة على أن الدكتور قد التفت إلى أن اللفظة المفردة يمكن أن تكون مُقَيِّدَةً في نفسها بمعزل عن إطلاق الإسناد أو تقييده، وما يقيدها ضربان: (قيد لفظي وقيد معنوي)، وقول الدكتور هو الذي استوقفني فدفعني إلى دراسة التقييد بمنحاه المذكور مستعيناً بما صرَّح به بعض النحويين في هذا المجال، وهو ما يدل أن النحويين قد أدركوا هذا النمط من التقييد، فضلاً عن تقييد الإسناد الذي كثر الحديث عنه في مدوناتهم، على أن الدكتور عبد الرحمن كان قد اكتفى بما قال عن هذا الضرب من التقييد في الدرس النحوي معرضاً عن بسط الحديث في الموضوع.

وقصارى ما يقال في المفهوم الاصطلاحي للقيد عند النحويين هو أنَّ هناك نوعين من التقييد في عرفهم، أحدهما: تقييد الإسناد بالفضلات اللاحقة له، وهذا ما لا شأن للباحث فيه، وثانيهما: تقييد دلالة اللفظة المفردة في نفسها، ومرادهم تشخيص مسمى اللفظ وتعيينه، وهو واقع في باب المعارف المقابلة للنكرات بمنأى عن تقييد

التركيب اللغوي أو إطلاقه، وهذا التقييد يتحقق بقيد لفظي تارة كما في الألف واللام أو معنوي تارة أخرى كما في الضمائر التي يُقَيِّدُها التكلُّم أو الخطاب أو الغيبة، وهي أمور معنوية، بمعنى أن هذين القيدَين إن وُجِدَا فقد شَخَّصَا دلالة اللفظة المفردة.

المبحث الثاني: مفهوم النكرة والمعرفة وعلاقتها بالإطلاق والتقييد في نطاق الدلالة النحوية المفردة.

التقييد المعنوي عند النحويين على مستوى دلالة اللفظ المفرد يقع في باب المعارف مختصاً به بعضها، وبعضها الآخر يكون مُقَيِّداً بقيد لفظي متصل باللفظ المفرد، والحديث عن القيد اللفظي والمعنوي مقصور على مستوى الدلالة النحوية المفردة غير ممتد إلى دلالة التركيب أو النسبة الإسنادية وتقييدها بواحد منهما في البحث، وقبل الحديث عن التقييد المعنوي واللفظي في دلالة المعارف، يحسن بالباحث أن يبيِّن بإيجاز مفهوم النكرة عند النحويين وتفاوت دلالة الإطلاق في بعض أمثلتها سعة وضيقاً، وصولاً إلى بيان مفهوم المعرفة وتحقيق التقييد اللفظي والمعنوي فيها.

أولاً: مفهوم النكرة عند النحويين.

إن النكرة عند النحويين ما كان صالحاً للانطباق على كل فرد من أفرادها دونها تفاضل بين الأفراد أو أولوية في الصدق، فهم يعنون بالنكرة ((مَا شَاعَ فِي أُمَّتِهِ كَقَوْلِكَ جَاءَنِي رَجُلٌ وَرَكِبْتُ فَرَساً))^(١٢)، والإبهام والشيوع سمتان ملازمتان للنكرة كيفما وقعت، على أَنَّ بعض النكرات موغل في الإبهام والشيوع كلفظ (شيء) وبعضها الآخر أقل شيوعاً وإبهاماً من غيره^(١٣)، كما هي حال المعارف في تفاوتها في الوضوح والإبانة^(١٤)، ولكنَّ النكرة تبقى تستحق وصف الشيوع ومجانبة التحديد، قال الزجاجي (٣٤٠هـ): ((النَّكْرَةُ كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ وَلَا يُخَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ))

(١٥)، وإذا كان الشيعون وفقدان التحديد في دلالتها هو المتجذر والمطرّد في النكرة؛ فإنّها تساوq مفهوم المطلق ((شَرِيْطَةٌ وَقُوْعَهَا فِي سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ؛ ذَلِكَ بِأَنَّ وَقُوْعَهَا فِي سِيَاقِ النَّفْيِ يَسُوْقُهَا إِلَى الْعُمُومِ)) (١٦)، والعموم والإطلاق قد يتوافقان كثيراً.

وكل من الزيادة اللفظية والمعنوية اللاحقة للنكرة تُعدُّ قيداً يُضَيِّقُ دلالة المسمى ويختصر طريق إدراك المقصود على المتلقي، بعد أن كانت دلالتها شائعة بين الأفراد جميعاً على السواء، وهذا ما أشار إليه السهيلي (٥٨١هـ) الذي يرى أَنَّ ((التَّعْرِيفَ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: تَعْرِيفٌ مَعْنَوِيٌّ وَتَعْرِيفٌ لَفْظِيٌّ، فَالتَّعْرِيفُ الْمَعْنَوِيُّ كَالْعِلْمِيَّةِ فِي الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ، لِأَنَّ لَفْظَهَا وَاحِدٌ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ وَبَعْدَهُ، وَالتَّعْرِيفُ اللَّفْظِيُّ كَتَعْرِيفِ مَا فِيهِ "الْأَلْفُ وَاللَّامُ" (١٧)؛ لِأَنَّ التَّقْيِيدَ الْمَعْنَوِيَّ لِلْمَسْمُومِ بِالْعِلْمِيَّةِ مَرْتَبُطٌ بِقَصْدِ الْوَاضِعِ الَّذِي عَيَّنَ اللَّفْظَ أَنْ يَطْلُقَ عَلَى مَسْمُومٍ وَاحِدٍ، وَالْقَصْدُ هُوَ الَّذِي أَدَّى إِلَى تَخْصِيصِ دَلَالَةِ الْعِلْمِ وَسِيلَةً مَعْنَوِيَّةً قَصْدِيَّةً حِينَ التَّسْمِيَةِ، أَمَّا الْأَلْفُ وَاللَّامُ، فَأَدَاةٌ مَلْفُوظَةٌ يَسْعَى بِهَا النَّاطِقُ بِاللُّغَةِ إِلَى تَخْصِيصِ الدَّلَالَةِ وَتَقْيِيدِهَا بِمُعَيَّنٍ، وَلِذَا يُعْزَى تَعْرِيفُ الْعِلْمِيَّةِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مِنَ الْأَلْفَاظِ حَظٌّ إِلَى التَّعْرِيفِ الْمَعْنَوِيِّ، وَيُعْزَى تَعْرِيفُ الْمُعَرَّفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ إِلَى التَّعْرِيفِ اللَّفْظِيِّ؛ لِأَنَّهُ (الْأَلْفُ وَاللَّامُ) مِنْ قَبِيلِ اللَّفْظِ.

وتأسيساً على ذلك يمكن القول: إن النكرة مفهوم بسيط مجرد؛ لأنّها لم تُقَيَّدْ بشيء، فهي صالحة - كما مرّ - لأي مثال من أمثلتها، في حين أنّ مفهوم المعرفة مركّب من الاسم ينضم إليه قيدٌ مُخَصَّصٌ لدلالته فالاسم المعرفة إذاً ((يَدُلُّ عَلَى مَعْنَيْنِ: الرَّجُلِ وَتَعْيِينِهِ، وَالشَّيْءِ وَتَخْصِيصِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَالنَّكَرَةُ لَا تَدُلُّ إِلَّا عَلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ)) (١٨) بسيط غير مركّب، فالتخصيص أو التقيد في الاسم المعرفة ليس من الاسم نفسه، بل من غيره، وهذا ملحظ مهم يمكن عدّه جوهرياً بين تقيد دلالة المعرفة، وإطلاق النكرة التي تخلو تماماً من انضمام شيء زائد على مدلولها يكون مُقَيِّداً لمضمونها.

فالقيد المعرّف والمُشخّص في المعارف -إذا- لفظي ومعنوي، والفضل في التقييد لهذه الزيادة (اللفظية أو المعنوية) التي من دونها يبقى اللفظ يدور في عالم الشيوخ والإبهام، فيها يكون محددًا حتى ((كَأَنَّهُ مُشَاهِدٌ لِلْعَيَانِ))^(١٩)، وهذا من مقتضيات التعريف، أعني بذلك التشخيص والتقييد الذي يجعل المسمى كأنه مشاهد للعيان، ولمّا كانت الزيادة على أصل المعنى إمّا لفظية أو معنوية، كان هذا سبباً حداً بالباحث أن يقسم القيد في المعارف عند النحويين على لفظي ومعنوي.

ثانياً: مفهوم المعرفة.

قد أصبح من الواضح أنّ النكرة تقابل المعرفة مقابلة الأضداد في شيوخ الدلالة وإبهامها أو وضوحها وتشخيصها، فحينما يقال: النكرة تدل على الشيوخ وتساوق المطلق، وإنّ المعرفة تشي بالتخصيص والتقييد وتساوق المقيّد؛ فلأنّ المعرفة تدل على شيء محدد مخصص؛ إذ اللفظ ((المُعْرِفَةُ هُوَ: الْقَوْلُ عَلَى وَاحِدٍ بَعِيْنِهِ))^(٢٠)، أو ((وَاحِدَةٌ بَعِيْنَهَا))^(٢١)، وبعضهم قد أشار إلى وضع الواضع في حدها لما لقصد الواضع من أهمية في تقييد دلالتها؛ إذ كان غرض الواضع أنّ اللفظ المعرفة يراد له أنّ يدل على معيّن بالوضع، فالمعرفة ((مَا وُضِعَ لِيُسْتَعْمَلَ فِي مُعَيَّنٍ))^(٢٢)، وإنّما كانت الإشارة إلى الوضع على قدر من الأهمية؛ لأنّ بعض المعارف - في أقل تقدير - كألفاظ العلم والضمير ليست مقصورة على معيّن لو أراد المستعمل إطلاقها بإزاء ما تصلح له؛ لاشتراك مسمياتها وصلاحيها لالفاظها للإطلاق على أمثلة غير محدودة في مجال الاستعمال، وإذا كان ذلك كذلك، فهي على قدم المساواة مع النكرة، فكلمة (زيد) تطلق على كثيرين ممن تسمى بهذا الاسم، كما أنّ الضمير (أنت) مثلاً يمكن إطلاقه على كل مُذَكَّر مفرد مخاطب، مثلاً يكون لفظ (كتاب) النكرة صالحاً للصدق على كل أفراد هذا الجنس، فكيف تكون النكرة من قبيل المطلق والمعرفة من قبيل المقيّد وبعض المعارف على هذه الحال؟

أمّا الإجابة عن هذا الإشكال فتكمن في فقه التعريف المتقدم الذي أشار إلى الوضع بقوله: (ما وُضِعَ) أي إنّ قصد الواضع وغرضه من وضع اللفظ هو الاستعمال على (مُعَيَّن) أمّا النكرة فهي ما وضعت لتُسْتَعْمَلَ فيما شاع في جنسه، وهذا الشيوخ مرتبط أيضاً بقصد الواضع، ولكنّ مرحلة الاستعمال التالية لمرحلة الوضع، هي الضمين بجعل المعارف مُشَخَّصَة ومُقَيَّدة دلالة مساهما، ولا تُطلق على أكثر من مسمى واحد استناداً إلى قصد الواضع بأن يستعمل المعرفة في مُعَيَّن، وهذا ما أكدّه الرضي الاستربادي (٦٨٨ هـ) ^(٢٣)، بقوله: ((التَّعْيِينُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي حَالِ الإِسْتِعْمَالِ، لَا فِي حَالِ الْوَضْعِ)) ^(٢٤)، فإذا قُلْتَ: أنتَ رجلٌ صادقٌ، فقد استعملت (أنتَ) في مخاطبٍ مُخَصَّص، وهذا يعني أنّ الضمير - في هذه الحال - مُقَيَّد الدلالة مُشَخَّصُها بالاستعمال، والخطابُ الفعلي هو الذي جعله مُقَيَّداً.

المبحث الثالث: (القيد المعنوي عند النحويين): وهو ما كانت وسيلة التقييد فيه أمراً غير ملفوظ، بل تكون أمراً خارجاً عن مفهوم اللفظ مصاحباً له ناشئاً من قصد واضع اللغة كالاسم العلم، أو ناشئاً حال الاستعمال مدلولاً عليه بالمقام كالضمير واسم الإشارة، وإنّما يمكن إدراكه بالنظر في ملابسات الكلام وظروف القول وما اكتنفه من أحوال، ويمكن استكناه هذا الضرب من التقييد المعنوي مُتَمَثِّلاً في أقوال النحويين أنفسهم في ثلاثة أنواع من المعارف، وهي على النحو الآتي:

أولاً: (الاسم العلم): أمّا الاسم العلم، فإنّه في عرف النحاة عبارة عمّا ((عُلِّقَ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ عَلَى مُسَمًّى بِعَيْنِهِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ مِنْ غَيْبَةٍ، وَتَكَلُّمٍ، وَخِطَابٍ، وَإِشَارَةٍ)) ^(٢٥)، فهو في مرحلة الوضع التي هي أول أحواله مُعَيَّن مُقَيَّد بمسمى واحد إذا ما قيس إلى النكرة التي هي غير معلقة على مسمى مُعَيَّن، والتي هي من قبيل المُبْهَم المطلق ^(٢٦)، لا المُقَيَّد المُشَخَّص، فأما إذا اتفق تعدد الاسم على مسميات كثيرة

في واقع الاستعمال اللغوي، فإنه يبقى ((يَدُلُّ عَلَى شَخْصٍ بَعِيْنِهِ وَلَوْ كُرَّرَ))^(٢٧)؛ لأنَّ التقييد بشخص واحد رهن بقصد الواضع، والاشتراك طارئ عليه، وليس يتصدع تعريفه بأن يكون المسمى غائباً أو مخاطباً أو غير ذلك فهو في جميع الأحوال معرفة لما كان من قصد للواضع أن يستعمل العَلَمَ في مُعَيَّن.

ومن المعلوم أنَّ الاسم العلم عند النحويين ضربان: علم شخص وعلم جنس، أمَّا علم الشخص، فهو ما كان قد خُصِّصَ في أصل الوضع بفرد معين، لا يتناول سواه من أفراد جنسه المُنَاطِرُ له^(٢٨)، وذلك نحو: أحمد وسعاد ومكة ودمشق ودجلة وغيرها من الأعلام الشخصية، وأمَّا علم الجنس، فهو ((مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بَعِيْنِهِ ذَهْنًا))^(٢٩)، لا في الخارج، وذلك نحو أسامة علمًا للأسد، وثعالبة للشعلب وغيرهما، ولأنَّ الأجناس لا يمكن تصورهما أو تعقلها إلَّا في الذهن فلا جرم كانت تسمية العلم الجنسي علمًا وعدّه من المعارف مستنداً إلى هذه الجهة أي علم الجنس يفصل بين الأجناس الكثيرة في الذهن ويشخص مسماه من بينها^(٣٠)، ويتمثل بأي فرد من أفرادها إذا ما تلمسنا مظاهره الخارجية، ولا يقيد الدلالة إلَّا في التصور الذهني فلا يمكن عده قيداً لا لفظياً ولا معنوياً؛ لأنَّ علم الجنس موضوعاً ليتناول الجنس بأسره، فهو من هذه الناحية مناظراً للنكرة من حيث صلاحه للصدق على أي فرد دونما تفاوت في هذا الصدق، وتلك سمة النكرة، ولكنَّ تعريفه إنَّما يُعزى إلى اللفظ وحده، فهو على ذلك نكرة معنى معرفة لفظاً، فتعريفه صوري لا يلامس واقع التشخيص والتقييد للدلالة سوى جريان بعض الأحكام اللفظية النحوية التي تصلح للمعارف كصحة الابتداء به ومجيء الحال منه وما سوى ذلك مما قرره النحويون^(٣١).

ومن الملاحظ أنَّ الاسم العلم (الشخصي) نفسه تتجاذبه صفتا الإطلاق والتقييد دون سائر المعارف؛ فهو مقيّد من حيث موازنته بالنكرة التي تدل على الشيوخ

والإبهام، وأما إذا ما قيس إلى سائر المعارف الأخرى كالضمير واسم الإشارة والموصول وغيرها، فإنه يفيد الإطلاق من قبيل أن تعريفه غير متوقف على أي قيد في حال الاستعمال لا لفظي كصلة الموصول، ولا معنوي كالخضور والخطاب والغيبة في الضمائر، فالعلم من حيث تعيين مسماه بالقياس إلى باقي المعارف مطلق في عرف النحويين؛ لأنه - من بين سائر المعارف - هو ((الَّذِي يُعَيَّنُ مُسَمَّاهُ مُطْلَقًا، أَيْ بِلَا قَيْدِ التَّكْلُمِ، أَوْ الْخُطَابِ، أَوْ الْغَيْبَةِ))^(٣٢)، فإطلاقه مقصور على مقايسته بالمعارف الأخرى، أما عند وضعه بإزاء النكرة ذات الشروع المطلق، فالعلم مُقَيَّدٌ مسماه؛ لأنه ينطوي على تشخيص المسمى ولا يصلح إلّا له.

وهذا ما ذهب إليه ابن هشام (٧٦١هـ) في سائر المعارف - غير العلم - بأنها ((إِنَّمَا تُعَيَّنُ مُسَمَّاهَا بِقَيْدٍ، كَقَوْلِكَ "الرَّجُلُ"؛ فَإِنَّهُ يُعَيَّنُ مُسَمَّاهُ بِقَيْدِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ))^(٣٣)، والعلم يعيّن مسماه أيضاً أي يشخصه ويقيده بمسمى واحد محدد به، بيد أن وسيلة تعيينه مسماه وتقيد اللفظ به وحده مستغنية عن القيد حال الاستعمال؛ لأنّ التقيد واقع من أول أمره عن طريق الوضع، فالوضع قيده قبلاً، فلا حاجة بعد إلى تقيد آخر، وهذا الكلام يدل دلالة قاطعة أن مفهوم القيد أو فكرة التقيد في دلالة المفردات كانت حاضرة ومؤثرة في تفسير القضايا النحوية وتحليلها عند النحويين، وكانوا قد أدركوا فكرة التقيد - بشقيها الإسنادي والإفرادي - وأقاموا بعض قوانينهم النحوية وحدودهم ومفاهيم بعض المصطلحات على هدي منها، وانتفعوا بها في استكناه دلالات نحوية معينة كدلالة النكرات والمعارف.

ثانياً: (الضمير): وهو عند النحويين ما ((دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ كَأَنَا، أَوْ مُخَاطَبٍ كَأَنْتَ، أَوْ غَائِبٍ كَهُوَ))^(٣٤)، وفي هذه الأمثلة استيعاب لجهات كنيات أطراف العملية اللغوية؛ لأنّ الحديث يقوم على متكلّم ومخاطب، وأحياناً يدور حول غائب، ولهذه

الأمثلة نظائر من الضمائر مخصصة لمراتب كل من المتكلم والمخاطب والغائب، كضمير المتكلمين جمعاً، والمخاطبين مثنى أو جمعاً، والغائب كذلك، ومنه المنفصل، والمتصل، والبارز والمستتر وسائر التقسيمات التي قررها النحويون وأوسعوها بحثاً^(٣٥)، ولأن ألفاظه منحصرة معدودة رغب كثير النحويين عن صوغ حد منطقي للضمير^(٣٦).

ولكن انحصاره في ألفاظ معلومة لم يحل دون محاولة الفاكهي أن يضع له حداً منطقياً، إذ قال: ((الضَّمِيرُ مَا دَلَّ وَضَعًا عَلَى مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُحَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ))^(٣٧)، وأحسب أن هذا الحد لا يسلم من المناقشة؛ لأنَّ (أنا) ونظائره قد وُضِعَ لكل متكلم ذكر مفرد، وليس واحد منهم بأولى من الآخرين فتعريف الفاكهي لم يشر فيه إلى دلالة الضمائر على مُشَخَّصٍ أو مُعَيَّنٍ وتلك وظيفة المعارف، وكذلك الأمر في سائر المضممرات طراً، فإنَّها غير ممتنع استعمالها في كل ما يمكن انطباق اللفظ المضممر عليها؛ فلم يُشِرْ في الحدِّ إلى الاستعمال الذي يرتبط بالمشهد الكلامي، والذي به يكتسب لفظ الضمير التعريف والتحديد في الدلالة، وخير من ذلك أن يقال: الضمير ما يمكن أن يدلَّ على مَعْنَاهُ بالاسترشاد بِقَرِينَةِ التَّكَلُّمِ، أو بقريته الخطاب، أو بقريته الغيبة، وكلها مرتبطة بمقام الاستعمال وسياق القول، وهذه القرينة المقامية هي التي جعلت الضمير مشخّصاً مدلوله، وجعلت مدلوله مقيّداً به لا يتعداه إلى سواه.

وهذا يعني أن ((الضَّمِيرَ صَالِحٌ لِكُلِّ مُتَكَلِّمٍ وَمُحَاطَبٍ وَغَائِبٍ، وَلَيْسَ مَوْضُوعًا لِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي مُعَيَّنٍ خَاصٍّ بِحَيْثُ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ، لَكِنْ إِذَا اسْتُعْمِلَ صَارَ جُزْئِيًّا، وَلَمْ يَشْرِكْهُ أَحَدٌ فِيمَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ))^(٣٨)، وهذا الاستعمال هو الذي أخرج الضمير من الشيوخ المقارب لشيوع النكرات إلى تقييد المعارف وتخصيصها بمسمى واحد، وهذا كله بفضل القرينة المقامية الزائدة (التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة) على مرحلة الوضع وعلى اللفظ نفسه، وهذه القرينة المقامية تُعَدُّ قيداً معنوياً

في عرف النحويين، إذ ((لَوْلَا هَذِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي انْضَمَّتْ إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مَّا حَصَلَ التَّعْيِينُ وَالتَّخْصِصُ))^(٣٩)، وهذا ما أشار إليه الدكتور عبد الرحمن أيوب - كما مر - مؤكداً أنَّ القيد ((يَكُونُ مَعْنَوِيًّا كَمَا فِي الضَّمِيرِ، وَهُوَ يُعَيِّنُ مَدْلُولَهُ بِوَاسِطَةِ أَمْرِ مَعْنَوِيٍّ هُوَ التَّكَلُّمُ أَوْ الْخُطَابُ أَوْ الْغَيْبَةُ))^(٤٠).

وعلى أية حال فالضمير هو واحد من المعارف في مقررات النحويين، وتعريفه (أي تشخيصه مسماه وتقييده إياه) متوقف على قيد معنوي، وهذا القيد إما أن يكون حضوراً أو غيبةً، والحضور ضربان: إما أن يتمثل في المتكلم، أو في المخاطب؛ فإن كليهما حاضر ساعة أداء القول، وقد بدا جلياً أنَّ هذه القيود المعنوية الثلاثة (التكلم، والخطاب، والغيبة) هي التي تجعل الضمير معرفة - بوساطة الاستعمال لا الوضع - مقصوداً به فردٌ واحدٌ مشخصاً مقيّداً، لا يكون اللفظ (المضمّر) صادقاً إلا عليه.

ثالثاً: (اسم الإشارة): عُمِد بعض النحويين إلى عدِّ ألفاظ الإشارة عدداً راغبين عن تعريف اسم الإشارة تعريفاً منطقياً^(٤١)، وهذا النوع من التعريف عند النحويين مستند إلى أنَّ الباب النحويَّ إن كان تعداد ألفاظه محصوراً ميسوراً، فهو مُغْنٍ عن الحدود لانهصار مظاهره^(٤٢)، وكذا صنع سيبويه إذ قال: ((أَمَّا الْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ فَنَحْوُ هَذَا وَهَذِهِ، وَهَذَانِ وَهَاتَانِ، وَهَؤُلَاءِ، وَذَلِكَ وَتِلْكَ، وَذَانِكَ وَتَانِكَ، وَأُولَئِكَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَإِنَّمَا صَارَتْ مَعْرِفَةٌ لِأَنَّمَا صَارَتْ أَسْمَاءٌ إِشَارَةً إِلَى الشَّيْءِ دُونَ سَائِرِ أُمَّتِهِ))^(٤٣)، فهي تقيّد ما تشير إليه تقييداً يحول دون اشتراكه مع سائر المسميات، أو سائر الأشياء والموجودات، ولا يمكن أن يكون اسم الإشارة معرفة دالاً على شيء معيّن مقيّد، إلا إذا انضمَّ إليه قيدٌ خارج عن لفظ الإشارة، وهذا القيد إما أن يكون حركة باليد ونحوها كحركة العين وما ناظرها ف((الْمُتَكَلِّمُ يُشِيرُ نَحْوَهُ بِلَحْظِهِ أَوْ يَدِهِ))^(٤٤)، وهي (إشارة حسية)، أو أن تكون مفهومة من السياق والمعنى الذي يرتبط به اسم

الإشارة وهي (إشارة معنوية، أو ذهنية)،^(٤٥) وكلاهما (الحسية والمعنوية) أمر زائد عن مجرد لفظ الإشارة، وهو أي الأمر الزائد قيدٌ أساس لأداء اسم الإشارة وظيفة التعريف، وغير خافٍ أنَّ هذه الإشارة التي تقترن باسم الإشارة ليست من قبيل الألفاظ، والتي هي قيد للتعريف، لكنها قيد معنوي إذا ما قوبلَ بالقيد اللفظي المنتظم في سياق الكلام، وألفاظ الإشارة بمسيس الحاجة إلى إشارة اليد ونحوها لتكون معرفة دالة على معيَّن فلا يكون اللفظ معرفة من دونها، قال ابن هشام (٧٦١هـ): ((الإشارة، وهو: مَا دَلَّ عَلَى مُسَمًّى وَإِشَارَةٌ إِلَى ذَلِكَ الْمُسَمًّى))^(٤٦).

إنَّ الملاحظ في التعريف المتقدم أنَّه يقوم على ركنين لا غنيَّة لأحدهما عن الآخر، وأنَّ الجزء الثاني (وإشارة إلى ذلك المسمى) بمثابة قيد زائد عن لفظ اسم الإشارة يُسهم في اصطفاف اسم الإشارة مع سائر المعارف المشخَّصة والمقيَّدة لدلولاتها، فإنَّ العَلَمَ بالقياس إلى المعارف الأخرى معيَّنٌ مسماه بنحوٍ من الإطلاق إذا ما قيس إلى نظيراته المعارف، أمَّا سائر المعارف سوى العَلَمِ، ((فإنَّ تَعْيِينَهَا لِمُسَمَّيَاتِهَا تَعْيِينٌ مُقَيَّدٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ ذَا الْأَلِفِ وَاللَّامِ مَثَلًا إِنَّمَا يُعَيَّنُ مُسَمَّاهُ مَا دَامَتْ فِيهِ "أَل" فَإِذَا فَارَقَتْهُ فَارَقَهُ التَّعْيِينُ، وَنَحْوُ "هَذَا" إِنَّمَا يُعَيَّنُ مُسَمَّاهُ مَا دَامَ حَاضِرًا، وَكَذَا الْبَاقِي))^(٤٧)، وضرورة الحضور تتصل بالانتفاع من الإشارة بشقيها (الحسي والمعنوي)، لأنَّك إذا أشرت توجَّه المتلقي نحو ما تشير إليه، فإنَّ كان حاضراً موجوداً في الخارج أو في الذهن، كان لفظ الإشارة مقيداً ومعرفاً، وإلَّا فهو ضَرْبٌ من التنكير والإبهام وليس ثمة مزية له على النكرات.

وما أدق تصنيف الجاحظ (٢٥٥هـ) أضرب الدلالة، إذ وضع (الإشارة) قسيماً للفظ المنطوق بوصفه دالاً مستقلاً، وقسماً قائماً برأسه، فقسَّم الدال على لفظ وغير لفظ، وجعل الإشارة من الصنف الثاني (غير لفظ)، إذ هي حركات منسوبة إلى الجوارح، وهذا جدُّ ظاهرٍ في قوله: ((وَجَمِيعُ أَصْنَافِ الدَّلَالَاتِ عَلَى الْمُعَانِي مِنْ لَفْظٍ

وَعَيْرَ لَفْظٍ، حَمْسَةُ أَشْيَاءَ لَا تَنْقُصُ وَلَا تَزِيدُ: أَوَّلُهَا اللَّفْظُ، ثُمَّ الْإِشَارَةُ... إلخ))^(٤٨)، فالإشارة التي عنها الجاحظ غير اسم الإشارة عند النحويين، فهي الإشارة الحسية باليد ونحوها، المصاحبة لألفاظ الإشارة، وقال الجاحظ أيضاً في أهمية الإشارة بمعناها الحركي (الحسي أو المعنوي): ((وَالْإِشَارَةُ وَاللَّفْظُ شَرِيكَانِ، وَنَعْمَ الْعَوْنُ هِيَ لَهُ، وَنَعْمَ التَّرْجُمَانُ هِيَ عَنْهُ))^(٤٩).

وهذه الإشارة في تصنيف الجاحظ، الحسية أو الذهنية بالمفهوم النحوي أيضاً - اللتان هما قيد معنوي مزيد على اللفظ - شيء واحد ولها الفضل كل الفضل في التعريف والتشخيص الذي يمتاز به اسم الإشارة عن دلالة المنكور من الألفاظ الدالة على الشيع والإبهام^(٥٠)، فألفاظ الإشارة من حيث الوضع - كما مر - صالحة لكل ما وضعت له، غير أن ما يقترن مع اللفظ من حركة باليد - وهو الأصل - ونحوها كحركة الرأس واللحظ، هي التي تشخص مسمى لفظ الإشارة في مقام الاستعمال، وهي الأمر المعنوي التي يُعَدُّ قيداً للتعريف كما ظهر من أقوال بعض النحويين، وليس من شك في أن هذا النوع من القيد المتأتي من حركات اليد وما شابه ذلك، إنما هو من قبيل القيد المعنوي الذي يقع في مقابلة القيد اللفظي الذي يتمثل بزيادة لفظية على اللفظ المطلق المبهم في سياق الكلام.

المبحث الرابع: (القيد اللفظي عند النحويين): وهو ما كانت أداة التقييد فيه لفظاً مقترناً بالمُقَيَّد على مستوى دلالة اللفظ المفرد، بحيث يزول التقييد بزوال هذا القيد الملفوظ، فالتقييد المُفْضِي إلى التعريف رهن بهذه الأداة الزائدة (القيد)، ويتمثل هذا الضرب من التقييد اللفظي عند النحويين في دلالة اللفظ المفرد بما يأتي:

أولاً: (المعرف بـ "أل") وهو واحد من المعارف التي تعرفه "أل" ويُعَيَّن مسماه بوساطتها بوصفها قيداً لفظياً؛ لأنَّ "أل" ((وَسِيلَةٌ مِنْ وَسَائِلِ التَّعْيِينِ))^(٥١) من المنظور النحوي، ولولاها لبقى الاسم مبهماً يدور في فلك الشيوخ والإطلاق، فإذا قلت: رأيتُ شاعراً في المهرجان، فألقى قصيدة، فأعجبني الشاعر، فإنَّ كلمة (شاعراً) صالحة للوقوع على كل مَنْ وُجِدَتْ فيه صفة الشاعرية، وليس شاعرٌ من الشعراء بأولى بدلالة اللفظ عليه، ((فَإِذَا أَرَدْنَا لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَدْلُولٍ وَاحِدٍ مُعَيَّنٍ لَا يَنْطَبِقُ عَلَى غَيْرِهِ وَجَبَ أَنْ تَنْضَمَّ إِلَيْهَا زِيَادَةٌ لَفْظِيَّةٌ أَوْ مَعْنَوِيَّةٌ تَجْعَلُ مَدْلُولَهَا مُرَكَّزاً فِيهِ وَحْدَهُ بِغَيْرِ شَيْوَعٍ))^(٥٢)، كما في لفظة (الشاعر) المعرفة بالألف واللام لاقتها بزيادة لفظية مُقَيِّدة، وهي "أل" .

على أن بعض ضروب "أل" صالحة لتقييد دلالة اللفظ المفرد، وبعضها غير صالح له، ويستحسن بيان أيِّ ضروب "أل" هي التي بمقدورها أن تؤدي وظيفة التعريف والتقييد؛ لأنَّ "أل" الداخلة على الأسماء أنواع مختلفة:

١. (أل العهدية) وهي التي تدخل على النكرات، فتتقلها من حال الإبهام والشيوخ إلى حال التوضيح والتقييد بفرد واحد دون غيره من أفراد جنسه؛ لأنَّ المراد بالعهد إنما هو التشخيص والتحديد إذ العهد يقضي بالتعريف^(٥٣)، والعهد عند النحويين على أقسام:

١- (العهد الذكري): والمراد به أن يتقدم على ما دخلت عليه "أل" ذكرٌ أو إِمَّاخٌ، وهو نكرة شائع غير معلوم المراد والدلالة فيصبح بدخول "أل" معرفة مشخصاً ومقيداً بمدلول واحد معلوم متقدم ذكره في السياق نفسه^(٥٤)، نحو قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ﴾^(٥٥)، فكلمة (المصباح) و(الزجاجة) تشيران إلى مصباح محدد، وزجاجة محددة أيضاً، وهما المتقدم ذكرهما في النص، فأداة التعريف "أل" أدَّت وظيفة التقييد اللفظي ههنا استناداً إلى عهد ذكري،

ولو أعيد لفظ (مصباح، وزجاجة) من دون "أل" لاحتمل - ولو احتمالاً - أن يكون المراد مصباحاً آخر وزجاجة أخرى، فلما دخل حرف التعريف المُقَيِّد أدى وظيفة التقييد بإشارته إلى اللفظ المتقدم نفسه، وهذا تقييد لفظي بـ "أل" كما هو واضح.

ومثل ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ يَأْتُواكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾^(٥٦)، فقد جيء بذكر السحرة أول الأمر على نحو من الإطلاق والشيوع بتكرير اللفظ (ساحر عليم)، فحين أعاد اللفظ أعاده مقيداً بقيد لفظي وهو "أل" فأسهم هذا التقييد في تحديد دلالة اللفظة المفردة فحسب، لا تقييد الإسناد، بل هو تقييد اللفظة (ساحر) بمشخص معيّن، وتقييدها بالوصف المنكر أيضاً لم يكن ليشخص الدلالة المفردة في تركيبها أو يقيدها دون تقييد التركيب الإسنادي في معلوم أو معيّن مشار إليه تحديداً، وتعريفها تعريف عهد ذكرى^(٥٧).

وهذا التقييد اللفظي الواقع في دلالة اللفظة المفردة بأداة التعريف، إنما هو تقييد منحصر في دلالة المفردة نفسها كما هو ملاحظ، ولم يتسع ليشمل النسبة الإسنادية كلها فيقيدها بمتهم للإسناد، فنسبة المصباح إلى ظرفه الزجاجة ونسبة المجيء إلى السحرة^(٥٨) كلتاهما غير متأثرة بهذا التقييد المتسلط على دلالة اللفظة المفردة بما هي لفظة مفردة، فلم يسهم التقييد اللفظي في مثل هذا الاستعمال في تحديد كيفية الكون في الزجاجة بأي نحو كان أو يكون، هل هو كثير أو قليل، كبير أو صغير، دائم أو منقطع أو غير ذلك، ولا المجيء إلى السحرة، سريع أو بطيء، طوعاً أو كرهاً؟، وغير ذلك من المقيدات التي تقيّد دلالة النسبة الإسنادية بمتهم لها من ظرف أو جار ومجرور أو حال أو ما سوى ذلك، وإنما التقييد واقع في دلالة اللفظة المفردة نفسها، ثم توظيفها في التركيب اللغوي بعد أن كانت مطلقة مبهمة.

ب-(العهد الذهني): ومفهوم "أل" العهدية الذهنية هذه ((أَنْ يَتَقَدَّمَ لِمَصْحُوبِهَا عِلْمُ الْمُخَاطَبِ بِهِ))^(٥٩)، كقولك في كتاب معلوم عند زميلك قبل دخولها: هل قرأت الكتاب؟ وهل حضرت المحاضرة؟ وقولك: رأيت المدرّس، لمن كان بينك وبينه عهد في محاضرة معلومة ومدرس معلوم أيضاً، وكقوله تعالى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾^(٦٠)، فالقرآن معهود معلوم لدى المخاطبين جميعاً وإن لم يتقدم له ذكر، وهذا الضرب من العهد هو العهد الذهني أو العلمي كما يطلق عليه بعض النحويين لعلم المخاطب به^(٦١)، ومنها قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٦٢)، فأداة التعريف "أل" الداخلة على (الحسرة) تشير إلى يوم معلوم وهو يوم القيامة الذي يكون مليئاً بالحسرة والندامة بالنسبة إلى الظالمين والكافرين الذين لم يؤمنوا بالله ورسله ولم يعملوا صالحاً، فهم في حسرة شديدة على ما فرطوا في جنب الله تعالى، أما المؤمنون الصالحون فهم في نعيم مقيم لا حسرة لهم في ذلك المشهد العظيم، و((الْأَلَامُ فِي الْحَسْرَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَمْ يَلَمْ الْعَهْدُ الذَّهْنِيُّ))^(٦٣)، وهو يوم معلوم مطلوب من المبلّغ النبي ﷺ أن يا محمد ((خَوْفُهُمْ هَوَلٌ يَوْمِ الْحَسْرَةِ أَيُّ الْيَوْمِ الَّذِي يَتَحَسَّرُ فِيهِ النَّاسُ عَلَى مَا فَرَّطُوا مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ))^(٦٤).

وسمي العهد بالذهني أو العلمي؛ لأنّ مصحوب "أل" مستقر في ذهن المتلقي ومعلوم عنده قبل أداء المقال، فهي بهذا الملمح مُشيرةٌ إلى مشخص، ومقيّدة دلالة مفردة تقييداً لفظياً بأداة التعريف العهدية الذهنية "أل"، ومُحدّدة إياها بعد أن كانت دلالة (الحسرة) شائعة قبل دخولها عليها. فهي وسيلة تقييدية مفردة قيّدت دلالة لفظ مفرد أيضاً، ولم تكن لتقيّد دلالة التركيب الإسنادي كما هو المعهود في تقييد الدلالة الذي شاع الحديث عنه عند دارسي الإطلاق والتقييد.

ج- (العهد الحضورى): وذلك إذا أشارت "أل" إلى ما هو حاضر ومقيّد ومشخّص عند المخاطب سواء كان حضوره حسيّاً أم كان معنوياً، ولا بد أن يكون ((مَدْخُولُهَا يَعْرِفُهُ الْمُتَكَلِّمُ وَالْمُخَاطَبُ، وَهُوَ حَاضِرٌ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ))^(٦٥)، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِيَدِنَا لِنَتَّكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً﴾^(٦٦)، وقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(٦٧)، أي اليوم الحاضر ننجيك ببدنك يا فرعون، واليوم الحاضر المشار إليه بـ"أل" وقع فيه إكمال الدين وإتمام النعم، والقيد اللفظي "أل" هنا أدى وظيفة تقييد دلالة اللفظ المفرد (يوم) وخصصه في يوم معين.

وهذا النوع من المعارف كما قال ابن هشام إنّنا ((يُعَيَّنُ مُسَمَّاهُ بِقَيْدِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ))^(٦٨)، التي من دونها يؤول إلى التنكير والشيوع، وليس من شك في أنّ المحلّ بـ(أل) إنّ وقع بعد الإشارة أمكن أن تكون "أل" للعهد الحضورى^(٦٩)؛ لأنّ مقتضى الإشارة أن تشخص حاضراً حسيّاً أو معنوياً ذهنياً، أمّا العهدية فإنّها بأقسامها الثلاثة العهد الذكري والذهني والحضورى ((تَفِيدُ النَّكَرَةَ دَرَجَةً مِنَ التَّعْرِيفِ تُقَرِّبُهَا مِنْ دَرَجَةِ الْعِلْمِ الشَّخْصِيِّ))^(٧٠)، بل تربو في تشخيصها على تشخيص علم الشخص؛ لأنّه قد تقع الشركة في أعلام الأشخاص ولو مصادفة، على حين لا تقع الشركة في العهدية مطلقاً؛ لذا فإنّ ((تَعْرِيفَ الْعَهْدِ يُبْطِلُ الْإِبْهَامَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ حَقِيقَتَهُ أَنْ تَقْصُرَ الشَّيْءَ عَلَى وَاحِدٍ مُعَيَّنٍ))^(٧١)، وهذا نمط من التقييد ظاهر.

٢- (أل الجنسية): ((وَهِيَ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْجَنْسِ، وَلَا يَرَادُ بِهَا وَاحِدٌ مُعَيَّنٌ مِنْ أَفْرَادِ الْجَنْسِ))^(٧٢)، فهي لتعريف الجنس - بوجه عام - تمييزاً له عن سائر الأجناس^(٧٣)، وهي على ضربين: للاستغراق، أو لبيان الحقيقة (الماهية)، والتي للاستغراق على ضربين أيضاً^(٧٤).

أ-الضرب الأول: لاستغراق أفراد الجنس، والغرض من تسميتها كذلك، أنها تستغرق أفراد جنسها على جهة الحقيقة، كقولك: الإنسان يموت، وكقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾^(٧٥)، والمعيار في معرفة "أل" التي تستغرق أفراد الجنس، أن لفظ (كل) يقع موقعها على جهة الحقيقة^(٧٦)، فإذا قيل: كل إنسان يموت، وخلق كل إنسان ضعيفاً، كان ذلك صحيحاً.

ب-الضرب الثاني: أن تكون لاستغراق خصائص الأفراد، لا ذات الأفراد، وهذه تخلفها (كل) على نحو المجاز، فإذا قيل: محمد الرجل فضلاً وعلماً، فالمراد أنه اشتمل على كل سمات الفضل والعلم بنحوٍ من المبالغة والادعاء^(٧٧)، فقد كمل في هذه الصفات المذكورة، وإنه لمن الواضح أن "أل" الجنسية بكلا قسمي الاستغراق الحقيقي والمجازي، لاحظاً لها في التشخيص والتحديد، فهي غير دالة على تقييد مصحوبها، ويشهد لذلك حلول (كل) محلّها؛ فإنّ لفظ (كل) من ألفاظ العموم والشمول، فهي في مقابلة التخصيص والتقييد، ولا تشبه دلالتها دلالة "أل" العهدية البتة، فهي - بقسميها - باقٍ مدخولها في المعنى على تنكيره وليس له من التعريف سوى بعض الأحكام اللفظية التي ذكرها النحويون، ولا تمت إلى التقييد بصلة^(٧٨).

3- (أل الحقيقة): وهي التي يؤتى بها لتعريف (الجنس) أو الماهية غير منظور فيها إلى أفرادها الخارجية، وذلك كقولك: الحديد أصلب من الخشب، والرجل أشد صلابة من المرأة، وكقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾^(٧٩)، فحقيقة الماء هي المعرفة، ولا علاقة لهذا النوع من التعريف بأفراد الماء لا من قريب ولا من بعيد، وكذا الأمثلة المتقدمة؛ فإنّ الماهية هي التي يراد تعريفها دونما نظر إلى تمثلاتها في الواقع الخارجي، ولذا لا يصح استبدال (كل) بها، لا على نحو الحقيقة ولا المجاز؛ لأنّ التعريف تعريف للماهية، وهذا الإطلاق على الماهية إطلاق المتكلمين^(٨٠).

بناء على ما تقدّم يمكن القول: إنّ هذا التعريف تعريف شكلي متوجه نحو اللفظ فحسب، ولا يلامس المعنى، فيبقى مصحوب "أل" هذه يدور في فلك التنكير والإبهام؛ وذلك بأنّ المراد تعريفه هو الجنس، أو الحقيقة المجردة، أو الماهية في الذهن لا في الواقع المتصل بالأمثلة؛ وتعريفها ((إِنَّهَا تُشِيرُ إِلَى الْجِنْسِ الَّذِي قَدْ ثَبَتَ فِي الْأَفْتَدَةِ))^(٨١).

وقد حاول بعض النحاة أن يجعل "أل" التي لتعريف الحقيقة ضرباً من تعريف العهدية؛ ذلك بأنّ الأجناس كالأشخاص يمكن أن تكون معهودة أيضاً، فعنده أنّ العهد المعرّف ينقسم على قسمين معهود شخصي ومعهود جنسي^(٨٢)، وأحسب أنّ هذا القول بعيد كل البعد عن حقيقة الأمر؛ لأنّ اسم الجنس النكرة أيضاً من شأنه أن يميّز ما ينطبق عليه معناه المعجمي عن سائر الأجناس الأخرى؛ فإنّ كلمة (ليل) إذا أُطْلِقَتْ انماز بها النهار، وإذا لم ترد ليلاً معيّناً، بل أردت الحقيقة، فقلت: الليل ثقیل على المتوجّع، فهذا لا يزيد في التشخيص عن تنكير الليل، وليس الثاني أعرف من الأول، فكلاهما موغل في التنكير من حيث المعنى، وهذا الذي حدا بابن مالك أن يقول: ((يَجُوزُ أَنْ يُنْعَتَ اللَّيْلُ بِنَسْلَخٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَأَيَّةٌ هُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ)، لِأَنَّ اللَّيْلَ وَإِنْ كَانَ فِي صُورَةٍ مَعْرِفَةٍ فَهُوَ فِي الْمَعْنَى نَكْرَةً إِذْ لَمْ يُقْصَدْ بِهِ لَيْلٌ مُعَيَّنٌ، فَلِذَلِكَ نُعِتَ بِجُمْلَةٍ، وَالْجُمْلُ لَا يُنْعَتُ بِهَا إِلَّا النَّكَرَاتُ))^(٨٣)، وهذا القول هو الأقرب إلى حقيقة استعمال "أل" هذه ودلالاتها، وهو ما عليه مشهور النحويين^(٨٤).

والقول المتقدم - الذي لا يفرق ظاهراً بين النكرة من حيث شيوعها في إرادة فرد غير محدد، والمعرّف بـ "أل" التي لتعريف الحقيقة أو الماهية - لا يعني انعدام الفرق بينهما البتة، بل ثمة فرق لمح النحويون، وهذا الفرق إلى الفلسفة أقرب منه إلى مضمار علم النحو، وقال المرادي (٧٤٩هـ) في الفرق بينهما: ((فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَعْرِفِ بِـ "أل" الَّتِي هِيَ لِتَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ، فِي قَوْلِكَ: اشْتَرِ الْمَاءَ، وَبَيْنَ اسْمِ الْجِنْسِ النَّكَرَةِ، فِي

قَوْلِكَ: اشْتَرِ مَاءً؟ قُلْتُ: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمَعْرَفَ بِأَلِ الْمَذْكُورَةِ مَوْضُوعٌ لِلْحَقِيقَةِ. بِقَيْدِ حُضُورِهَا فِي الذَّهْنِ. وَاسْمُ الْجِنْسِ النَّكْرَةُ مَوْضُوعٌ لِمُطْلَقِ الْحَقِيقَةِ، لَا بِاعْتِبَارِ قَيْدٍ. وَلَا إِشْكَالٍ فِي أَنَّ الْحَقِيقَةَ، بِاعْتِبَارِ حُضُورِهَا فِي الذَّهْنِ، أَحْصَى مِنْ مُطْلَقِ الْحَقِيقَةِ. لِأَنَّ حُضُورَهَا فِي الذَّهْنِ نَوْعٌ تَشْخُصُ لَهَا^(٨٥)، وَإِلَى مِثْلِ ذَلِكَ جَنَحَ ابْنُ هِشَامٍ أَيْضاً^(٨٦).

وهذا التفريق القاضي باشتغال "أل" التي لتعريف الحقيقة على قيد خلت منه النكرات، إنَّما يرجع إلى طبيعة ارتسام مفهوم اللفظ في ذهن المتلقي، بأنَّ يتصور الحقيقة مع "أل" حاضرة في الذهن، على أن يكون النظر منصرفاً عن المظاهر الخارجية، بحيث إذا نظر إلى الأفراد أو الأمثلة، لا يصح استعمالها، كما في (الرجل أقوى من المرأة) فإذا تصورنا الحكم متمثلاً في حقيقتيهما كان هذا صحيحاً، أمَّا إذا كان النظر قد امتد إلى الأمثلة، لم يكن مضمون الكلام صحيحاً ولا مطرداً؛ فالواقع يهتف ببطلانه أحياناً؛ لأنَّ بعض النساء - دون شك - قد تكون أقوى من بعض الرجال.

وتأسيساً على ذلك فإنَّ المعرّف بها لا صلة له بالتقييد بأيّ وجه من الوجوه، بل يتسم بالإطلاق والشيوع شأنه شأن المنكورات بهذا الملحظ^(٨٧)، وغاية الأمر أنَّها تفضي إلى إحضار هذه الحقيقة الداخلة عليها في الذهن مع إطلاقها في الواقع الخارجي الذي يكون موضعاً لوجود الأمثلة أو الأفراد، فهي مقيّدة من جانب إحضار حقيقة ما في ذهن السامع فحسب، واستبعاد سائر الحقائق وهذا شأن النكرة أيضاً، وليست مقيّدة دلالة مصحوبها بأمثلة معيّنة ومخرجةً غيرها من دلالتها، وهذا يقود إلى أن "أل" الحقيقة لا تؤدي وظيفة التقييد اللفظي في مصحوبها من جهة التمثلات الخارجية.

٤. (أل الزائدة) وهي التي لا تفيد الاسم الداخلة عليه تعريفاً^(٨٨)؛ إذ تدخل على الأسماء المعرفة قبل دخولها، فلا تفيدها تعريفاً؛ لأنَّ الاسم عند جمهور النحويين لا حاجة به إلى اجتماع تعريفيْن في وقت واحد^(٨٩)، وهذه الزائدة ضربان:

أ-(زائدة لازمة) كما في اللات، والعزى، واليسع، والسموأل، والنضر والنعمان علمين لشخصين، وينبغي للعلم أن تكون "أل" مقترنة به في أصل وضعه حتى توصف الألف واللام بالزيادة واللزوم، وقد تزايد في غير العلم كما في (الآن) عند بعض النحويين^(٩٠)، ومما يلتحق بالزائدة اللازمة ما اتصلت بالأعلام التي غدت أعلاماً بالغلبة على بعض مَنْ استحقها دون غيره كالمدينة علماً لطيبة مدينة الرسول على مشرفها ألف تحية وسلام وعلى آله الطاهرين، وكالبيت علماً للبيت الحرام، والأعشى لأعشى باهلة، وهلم جرأً^(٩١)، وليس في هذا الضرب من "أل" ما يشي بوجود أثر لتقييد دلالة مصحوبها بها، وإنَّما ذُكر في البحث لتمييزه عما يقابله من ضربيّ اللازمة.

ب-(زائدة غير لازمة) وهي على أقسام متعددة^(٩٢)، ليس الباحث معنياً باستقصائها، لكن يستحسن أن يذكر ما يتجلى أثر تقييد دلالة مصحوبها بها، فمنها ما هو اضطراري يلجأ إليه الشعراء لإقامة وزن دفعهم أن يأتوا بها دفعاً كما في قول الشاعر^(٩٣):

ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

فأدخل الشاعر "أل" على (الأوبر) اضطراراً والتقييد بها مستبعد جداً، ومنها ما هو اختياري مجلوب لكي يلمح فيه الأصل، وذلك واقع في الصفات والمصادر وأسماء الأعيان، كالحسن والعباس والفضل والنعمان، والمراد ب(لمح الأصل) هو أن المتكلم حين وضعه هذا العلم لمساه، يلحظ أصل معنى اللفظ الذي دلَّ عليه قبل استعماله علماً^(٩٤)، فيلمح ذلك الأصل مع استعمال اللفظ علماً، ومؤدى ذلك

أنَّ الأعلام المرتجلة التي تقابل المنقولة ليس من الممكن أن يؤتى فيها بـ "أل" للمح الأصل؛ إذ لا أصلَ فيُلَمَحَ^(٩٥).

ومن الملاحظ أنَّ "أل" هذه التي تشير إلى الأصل، أضحت - دون الزائدات من أخواتها - ذات معنى وهو (لمح الأصل) فضلاً عن أنَّها مقترنة باسم علم، فهي من جانب لم تفد الاسم العلم تعريفاً؛ فهو معرفة قبل دخولها، ولكنها أفادت معنى، فليس وجودها وحذفها على السواء، وبناء على ذلك، لست أرى وجهاً لتسميتها بـ (الزائدة) لمجرد أنَّها غير معرَّفة؛ ذلك بأنَّها أفادت معنى وهو (لمح الأصل) لم يكن لولا انضمامها إلى الاسم المعرفة، فليست - على هذا الملحظ - كسائر أقسام الزائدة، فهي في اللات والعزى واليسع ليست ذات معنى فتسميتها بالزائدة له وجهه، أمَّا في اللامحة للأصل، فليس من اللائق بها أن توسم بالزيادة، وهذا ما ذهب إليه الدكتور فاضل السامرائي^(٩٦).

وثمة مَنْ يرى أنَّ "أل" هذه تفيد معنى آخر، وهو التفخيم والتعظيم، فإذا قرَّنها المستعمل بعلمٍ صالح لها، فإنَّها يروم بذلك تفخيم المسمى، فإن قلت: هذا عباس ابن عبد المطلب، فعباس خلَّو من التفخيم، فإن قلت: هذا العباس ابن عبد المطلب، فهي أي "أل" في هذه الحال أضفت على مدخولها التفخيم، وقد ذكر أبو الفرج الأصفهاني^(٣٥٦هـ) نقلاً عن محمد بن كناسة^(٢٠٧هـ) أنَّ نصيب بن رباح الشاعر المعروف ((كَانَ أَهْلُ الْبَادِيَةِ يَدْعُوهُ النَّصِيبَ تَفْخِيماً لَهُ))^(٩٧)، وابن كناسة من العلماء بالعربية، فقد ذكره القفطيُّ بقوله: ((كَانَ عَالِماً بِالْعَرَبِيَّةِ وَأَيَّامِ النَّاسِ وَالشُّعْرِ))^(٩٨)، وهذا يعني أنَّ التفخيم ناشئ من اتصال "أل"، وهي التي دلت عليه^(٩٩).

ولم يكن هذا القول مقصوداً على ابن كناسة، فقد ذهب إليه أبو العباس المبرد^(٢٨٥هـ)، ولذا إذا قلت: يا زيدُ والحارثُ عطفت الحارث بالضم؛ لأنَّه بمثابة الاسم المتجرد من "أل"؛ فإنَّها غاية ما أفادته التفخيم^(١٠٠)، فكأنَّه من حيث

التعريف بـ "أل" غير معرّف، وكأنها غير موجودة، وذهب هذا المذهب أيضاً كل من الخطابي (٣٨٨هـ) ^(١٠١)، وابن فارس (٣٩٥هـ) ^(١٠٢) اللذين يريان أن "أل" أحياناً تشي بالتفخيم والتعظيم.

وليس من المستبعد - في رأي الباحث - أن يجتمع التفخيم مع ملح الأصل؛ إذ ليس ثمّ تنافٍ بينهما ولا سيما في بعض الأمثلة الصالحة لذلك، فمن أراد أن يلمح الأصل في كلمة (الفضل) و (الحسن) و (العباس) مقرونة بـ "أل"، فهو ينظر إلى الصفة نفسها متمثلة بالمسمى، وهذا لا يمنع أن يمتزج بها التفخيم والتعظيم من حيث تصور أن الموصوف قد غدا هو الصفة بعينها أي غدا فضلاً وحسناً وعبوساً، قال ابن يعيش (٦٤٣هـ): ((كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْمُوصُوفَ ذَلِكَ الْمَعْنَى لِكَثْرَةِ حُصُولِهِ مِنْهُ)) ^(١٠٣)، وهذا يقضي بأن ملح الأصل (الصفة أو الحدث نفسه) قد يفضي إلى المبالغة أو التفخيم أو التعظيم، ولا إخال أن هناك محذوراً من اجتماعهما معاً، أي اجتماع التفخيم والتعظيم مع ملح الأصل.

ومهما يكن من أمر، فإن من الممكن القول: إن "أل" التي للمح الأصل في عرف النحاة يمكن أن تعد قيداً من القيود بناء على البيان المتقدم؛ لأنّها - والحال هذه - تدل على معنى مزيد على معنى العلمية التي اقترنت به، فهي في (الحسن) قيد للعلم المقترنة به، وبسقوطها يؤول العلم إلى معناه البسيط غير المركب من (معرفة و تفخيم) أو (علم و ملح الأصل)، انطلاقاً من أن القيد وليد زيادة على المعنى الأصلي، واللفظ أياً كان إذا أسس لمعنى جديد يفضل على مجرد إثبات المعنى العام، كان من قبيل القيد؛ إذ به أضحي المعنى مركباً، ومن دونه يؤول بسيطاً متحلاً من التقييد ^(١٠٤).

ومن الواضح أن العَلَمِيَّة معنى بسيط من دون "أل" هذه، ومع اقترانه بها يغدو مركباً أي علماً مفخماً ملموحاً به الأصل، و "أل" من القيود اللفظية ^(١٠٥) في هذه الحال،

وأما "أل" الموصولة فقد أُغْفِلَتْ في البحث، لأنها تندرج في الموصولات، والموصولات يقع التقييد فيها بوساطة الصلة ولا أثر للموصول في نفسه من حيث التقييد.

ثانياً: (الموصول الاسمي): وهو ما كان مفتقراً إلى صلة تحدد معناه المراد منه؛ إذ من دونها يصبح الموصول مبهماً منكرّاً لا يستين له معنى أبداً، وهو بحاجة إلى عائد يؤدي وظيفة الربط بين الموصول وصلته^(١٠٦)، وبعض النحويين استغنى عن حد الموصول؛ لأنّ ألفاظه معدودة منحصرة^(١٠٧)، وهو على ضربين: مختص ومشارك، فالمختص: الذي والتي وما تفرع عليهما، والمشارك: مَنْ، وما ونظائرها وسمّي هذا النوع مشتركاً؛ لأنّه صالح لاستعماله على المراتب المتنوعة دون تغيير في لفظه، فهو للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث كل ذلك بلفظ واحد^(١٠٨).

وسواء أكان الموصول مختصاً أم مشتركاً، فإنّه يفتقر في تشخيص دلالة إلى صلة تزيل إبهامه، وتكشف المراد منه، أو يبقى في نفسه موعلاً في الشيوخ والغموض حتى تأتي الصلة، فتنقله من الإبهام إلى البيان والإيضاح، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾^(١٠٩)، فلو اقتصر في الكلام على (الذي) دوننا وجود للصلة (جاءك...) لبقى المراد مبهماً واستحال الكلام الغزاً، فهو من دون الصلة ((غَامِضُ الْمَعْنَى، مُبْهَمُ الدَّلَالَةِ وَلِهَذَا الْغُمُوضُ وَالْإِبْهَامُ أَثَرُهُمَا فِي غُمُوضِ الْمَعْنَى الْكُلِّيِّ لِلْجُمْلَةِ وَإِبْهَامِهِ))^(١١٠)، فإن جيء بصلة ما، كانت مزيلة للإبهام قاضية بالوضوح، وهي التي تعرّف الموصول^(١١١).

ومن الواضح أنّ صلة الموصول تمثل قيداً لفظياً مفرداً لدى النحويين يتوقف عليه وصف الموصول بـ (المعرفة) مقابل النكرة، فقد أكد ابن هشام (٧٦١هـ) أن المعارف ((إِنَّهَا تُعَيَّنُ مُسَمَّاهَا بِقَيِّدٍ))^(١١٢)؛ لأنّ الموصول في بيان معناه مُقَيَّدٌ بالصلة

يتبعها اتباعاً، فهو متقاد إليها، وهذا القيد (صلة الموصول) - سواء أكان الموصول مختصاً أم مشتركاً - من قبيل القيد اللفظي في مقابلة القيد المعنوي الذي يُذكر في اسم العلم والضمير واسم الإشارة، وقد أشار إلى ذلك الدكتور عبد الرحمن أيوب بقوله المتقدم ذكره: ((وَقَدْ يَكُونُ الْقَيْدُ لَفْظِيًّا كَمَا فِي الْمَعْرِفِ "بِأَلٍ" فَإِنَّهُ يُعَيِّنُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِوُجُودِ "أَلٍ" وَكَمَا فِي الْمَوْصُولِ وَهُوَ يُعَيِّنُ مَدْلُولَهُ بِوَاسِطَةِ الصَّلَةِ. وَقَدْ يَكُونُ مَعْنَوِيًّا كَمَا فِي الضَّمِيرِ، وَهُوَ يُعَيِّنُ مَدْلُولَهُ بِوَاسِطَةِ أَمْرِ مَعْنَوِيٍّ هُوَ التَّكَلُّمُ أَوْ الْخُطَابُ أَوْ الْغَيْبَةُ))^(١١٣)، سواء أكانت هذه الصلة جملة اسمية أم فعلية، وسواء أكانت شبه جملة من جار ومجروره أم ظرفاً، فإنَّ الأمر سيان، فالمهم أن تكون الصلة معلومة معهودة شخصاً أو جنساً لدى المخاطب؛ من أجل أن تكون مُزيلة لإبهام الموصول، وربما كان إبهام المراد من الصلة غرضاً يشده المتكلم على تفصيل ليس من المناسب أن يسط القول فيه هنا^(١١٤)، فالغاية إظهار أن صلة الموصول تمثل قيداً لفظياً في عرف النحويين، فلم يكن الاسم ليلتحق بالمعارف إلا بها، أما الموصول الحرفي، فإنه لا علاقة له بمفهوم القيد عند النحويين، فالقيد اللفظي الذي يجري الحديث عنه إنما هو قيد لاحق لدلالة مفردة هي دلالة الاسم التي هي صالحة للإطلاق أو التقييد بنوع من القيود؛ وليس ثمَّ مسوِّغ لذكر الموصول الحرفي والحال هذه.

ثالثاً: (المعرِّف بالإضافة): الإضافة عند النحويين تمثل نسبة بين شيئين على وجه يكون الثاني قيداً لفظياً للأول، فهي قائمة على تقييد لفظي في دلالة اللفظة المفردة الأولى (المضاف)، قال أبو حيان (٨٤٥هـ): ((رَسْمُ الْإِضَافَةِ: نِسْبَةُ بَيْنَ اسْمَيْنِ تَقْيِيدِيَّةٍ تُوجِبُ لِثَانِيهِمَا الْجَرَ أَبْداً))^(١١٥)، فيقع المضاف إليه المجرور (الثاني) قيداً للأول، وهو قيد لفظي بطبيعة الحال.

فإذا قال قائل: اشتريتُ كتاباً، فإنَّ المتلقي يبقى ذهنه متردداً في كلِّ ما ينطبق

عليه لفظ (كتاب)، أمّا إذا قال: اشتريتُ كتابَ نحوٍ، فقد قلَّ تردد ذهن المخاطب، وانحسرت كل المصنّفات غير النحو، ولكنه يبقى يدور في فلك مصنفات النحو، فلا يدري أيّاً منها المشتري^(١١٦)، فإذا قال: اشتريتُ كتابَ سيبويه، فقد شخّص المراد على وجه التحديد، ولم تعد الصورة مشوشة لدى المخاطب، أمّا في قوله (كتاب نحو) فقد أضاف المتكلم (كتاب) إلى (نحو) وهو لفظ مُنكّر، وفي هذه الحال أفادت الإضافة في عرف النحويين تخصيصاً لا تعريفاً، على أن التخصيص هاهنا تقليل لشيوع النكرة المضافة (كتاب) وهو بهذه المثابة تقييد للدلالة بالتأكيد، لكن تقييد الدلالة وتشخيصها بالمضاف إليه النكرة لا يرقى إلى تقييدها بمضاف إليه (معرفة) لما للمعرفة من قدرة على تشخيص مساهما؛ ولذا بقيت الدلالة مشوبة بشيء من الغموض والإبهام، فهي بحاجة إلى ما يحدد معناها أكثر من ذلك، غير أن هذه العملية أي قرن لفظ نكرة بآخر مثله لغرض كشف شيء من إبهام الاسم الأول، وهذا تقييدٌ لفظي لدلالة لفظة مفردة في الدرس النحوي^(١١٧).

ولكل من المتضايين وجه في تقييد دلالة المضاف، وفي كلتا الحالتين يكون المضاف إليه من القيود اللفظية، على أنه يباين طبيعة التقييد النحوية في المعرّف بـ "أل" والصلة في الموصول؛ لأن الحديث عن قيام المضاف إليه بتقييد دلالة المضاف يتمثل بتقييد نسبة بين متضايين والقيّد هنا ليس أداة أو حرفاً وإنما هو كلمة برأسها في العرف النحوي، وهذا التقييد في النسبة الإضافية، وإن كان يباين ظاهر التقييد اللفظي في المعارف الأخرى بأن كانت أداة التقييد اللفظي فيها حرفاً متصلاً بالكلمة نفسها كالمعرّف بـ "أل"، والموصول وصلته، إلّا أن النسبة الإضافية بين المتضايين لا ترقى إلى أن توصف بالنسبة الإسنادية التركيبية شأنها شأن الجملة المستقلة في دلالتها، ولذا تُعدُّ نسبة مفردة؛ إذ المضاف والمضاف إليه بالمفهوم النحوي بمثابة

الكلمة الواحدة، والجزء الثاني من المتضايين الذي يُقيد الأول خلف لتكوين المضاف يقوم مقامه في تمام المراد من المضاف ^(١١٨)، وبهذا يكون المضاف إليه بالقياس إلى المضاف بمثابة "أل" من الاسم النكرة الذي تدخل عليه فتضفي عليه التقييد، ومن هذا المنظور يكون تقييد المضاف إليه للمضاف تقييداً لفظياً لدلالة مفردة لا مركبة.

وعلى أية حال على فإن الإضافة تنقسم على قسمين كل منهما يعد قيداً مفرداً لفظياً، ولكنها قد يتفاوتان في طبيعة التقييد سعة أو ضيقاً، وذلك على النحو الآتي:

١. (الإضافة المحضة أو المعنوية) وهي ما أكسب فيها المضاف إليه المضاف تعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة، وتخصيصاً إن كان نكرة، وذلك يقضي بانقسام الإضافة المحضة من جهة الجزء الثاني من التركيب الإضافي (المضاف إليه) على قسمين:

أ- (المضاف إليه معرفة) وذلك كقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ ^(١١٩)، ف(زوج) نكرة صالحة لكل زوج في الوجود، فلما أضيفت في النص الكريم إلى ضمير المخاطب (الكاف) شُخص المراد من الزوج تشخيصاً، فمثّل الضمير قيداً لفظياً لزوج، ولولا هذا القيد لظل المعنى متسماً بالإطلاق والشيوع، وكما يلاحظ أنّ هذا المركب الإضافي يتألف من جزأين، والجزء الثاني يعد تكملة للجزء الأول ومقيداً له في الوقت نفسه، قال الأستاذ عباس حسن: ((النَّحَاةُ يُسَمُّونَ هَذِهِ النُّسْبَةَ الْجُرْئِيَّةَ، أَوِ الْفَرْعِيَّةَ: "الْقَيْدَ"، أَوْ: "النُّسْبَةَ التَّقْيِيدِيَّةَ" يُرِيدُونَ بِهَا: "النُّسْبَةَ الَّتِي جَاءَتْ لِإِفَادَةِ التَّقْيِيدِ"، أَي: لِإِفَادَةِ نَوْعٍ مِنَ الْخَصْرِ، وَالتَّحْدِيدِ، ذَلِكَ أَنَّ اللَّفْظَ قَبْلَ حَيِّئِهَا كَانَ عَامّاً مُطْلَقاً يَحْتَمِلُ أَنْوَاعاً وَأَفْرَاداً كَثِيرَةً؛ فَجَاءَتْ التَّكْمِلَةُ "أَي: الْقَيْدَ" فَمَنْعَتِ التَّعْيِيمَ وَالْإِطْلَاقَ الشَّامِلِينَ، وَجَعَلَتِ الْمُرَادَ مُحَدَّداً مَحْصُوراً فِي مَجَالٍ أَضْيَقَ مِنَ الْأَوَّلِ، وَلَمْ تَتْرِكِ الْمَجَالَ يَتَسَّعُ لَكَثْرَةِ الْإِحْتِمَالَاتِ الذَّهْنِيَّةِ

الَّتِي كَانَتْ تَتَوَارَدُ مِنْ قَبْلُ) ^(١٢٠) ؛ وبذا يكون المضاف إليه المعرفة قيداً لفظياً يُقَيَّدُ دلالة لفظ مفرد لا تركيب مُجْمَلٍ على نحو من التشخيص والتحديد بمُعَيَّن.

ب- (المضاف إليه نكرة) ولا يختلف الأمر في المركب الإضافي إن كان المضاف إليه نكرة من حيث أداء المضاف إليه وظيفة التقييد، وقصارى الأمر أن النكرة (المضاف إليه) تفيد تخصيصاً عند النحويين لا تعريفاً كما هو شأن المضاف إليه المعرفة ^(١٢١)، ومفاد ذلك أن التقييد - من حيث هو تقييد وتضييق - يتفاوت سعة وضيقاً، ففيما إذا كان المُقَيَّدُ (المضاف إليه) معرفة كانت درجة تقييده أشدّ، وتشخيصه أدق وتقريب المعنى والدلالة أكثر وضوحاً؛ لأنّ في المراد من المعرفة تشخيصاً موسوماً بالدقة والتحديد بفرد معيّن من بين أفراد كثيرة كما مر في الآية الكريمة في كلمة (زوجك)، أما إذا ما وقع القيد نكرة، فإنّه في هذه الحال سيقوم هذا القيد النكرة بتقييد جنس ما، مميّزاً إياه من دون سائر الأجناس ^(١٢٢)، لا فرد دون الأفراد كما يصنع التقييد بالمعارف، ويمكن أن يُعَدَّ المضاف النكرة - حينئذ - متوسطاً بين حالتين بين تقييد التعيين وإطلاق النكرات بعامة؛ لأنّ النكرة حال إضافتها إلى مثلها، لا ترقى إلى درجة التعريف بشكل كامل، ولا تهبط إلى مستوى التنكير المطلق ^(١٢٣).

ومن تقييد النسبة الإضافية بالقيد اللفظي (النكرة) قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَحْنُ أَوْلُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ ^(١٢٤)، فقوله (قوة) مضاف إليه نكرة، وكذا (بأس) وهذه الإضافة قيّدت المضاف، ومنعت تردد المتلقي في فلك التردد بين الأجناس المتعددة التي لا حصر لها في الذهن، وهي قيد لفظي بطبيعة الحال، فهل هؤلاء أولو أموال، أو أولو فطنة، أو أولو دهاء، أو... إلخ، فلما جيء بـ (قوة) و (بأس) كانا قيدين قد أقصيا كل ما عداهما، إلا أنّ هذه القوة لم تكن مشخصة بشكل دقيق، بل هي على نحو من الشيوخ أيضاً إذا ما وزنت بتقييد المضاف إليه المعرفة، إذ يمكن

وقوعها على كل ضرب من القوة، وهذا هو مفاد النكرة التي تفيد الشيوع والإبهام، غير أنَّ هذا الشيوع يبقى ضمن جنسها نفسه، وليس شيوعاً مطلقاً، فهي - من حيث سائر الأجناس - قد ميّزت وقيدت بفضل تأديتها وظيفه التقييد الناشئة من الإضافة نفسها عند النحويين كما ذكر في تعريفهم الإضافة بأنها (نسبة تقييدية)^(١٢٥)، وعلى أية حال فإن القيد في مثل هذه الحال قيد لفظي قيد دلالة لفظ مفرد لا نسبة إسنادية تركيبية مؤلفة في جملة بالمفهوم النحوي.

٢. (الإضافة غير المحضة) أو الإضافة اللفظية، وهي التي لم يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفاً ولا تخصيصاً، وهي عبارة عن إضافة عامل إلى معموله، أو إضافة المشتقات (العاملة) إلى معمولاتها، وغاية ما تثمر عنه هذه الإضافة تخفيف لفظي، أمّا من جهة المعنى، فليس ثمة تعريف ولا تخصيص للمضاف إليه^(١٢٦)، هذا هو الرأي السائد عند النحويين ولا سيما المتقدمين منهم^(١٢٧)، ومن الإضافة اللفظية قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ﴾^(١٢٨)، فقد أضيفت كلمة (مرسلو) إلى (الناقة)، وهي إضافة لفظية؛ لأنّ الغرض منها تخفيف في اللفظ، وغير محضة؛ لأنها في نية الانفصال؛ إذ الأصل (مرسلون الناقة) فالناقة مفعول لاسم الفاعل العامل (مرسلون) عمّل يرسلون، فليس ثمة مزية فيها غير التخفيف اللفظي^(١٢٩).

وذهب الدكتور فاضل السامرائي^(١٣٠) إلى أنّ رأي النحويين في إضافة المشتق العامل إلى معموله، لا ينحصر في غرض التخفيف، وهو رأي لا ينسجم مع طبيعة الاستعمال اللغوي ولا سيما القرآني منه، فقطّع الإضافة وتنوين المشتق يقتضي تخليص المشتق إلى زمني الحال أو الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّن طِينٍ﴾^(١٣١)، أمّا إذا أضيف المشتق إلى معموله كان صالحاً للاستمرار أو المضي أو الحال أو الاستقبال، ويشهد لهذا القول القرآن الكريم إذ يقول: ﴿فَاطِرُ

السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴿١٣٢﴾، (فاطر) بمعنى المضي، و﴿وَنُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ ﴿١٣٣﴾، و(مخرج) للدوام والاستمرار، ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ ﴿١٣٤﴾، و(مهلكو أهل) دالٌّ على الزمن المستقبل، وهكذا كثير من الاستعمالات القرآنية الأخرى، فإنها تكشف بوضوح أن المشتق إن أضيف إلى معموله، فذلك لدلالات زمنية تترتب على الإضافة، وليس الأمر مرتبطاً بالتخفيف اللفظي كما جنح إلى ذلك النحويون.

والحق أن ما ذهب إليه الدكتور السامرائي في غاية الوجاهة؛ لأنَّ طبيعة الاستعمال القرآني يلامس هذا القول كما مر في الشواهد القرآنية، وعلى أية حال، فإنَّ ما يهم الباحث أن مفهوم التقييد اللفظي الذي يؤديه المضاف إليه متحقق في هذا الضرب من الإضافة (غير المحضة) أيضاً، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطَرُنَا﴾ ﴿١٣٥﴾، (مُسْتَقْبِل) اسم فاعل مضاف إلى (أودية) وهو مفعوله في الأصل، وهو مستعمل في الزمن الحاضر كما هو واضح؛ إذ رأوه فقالوا ما قالوه.

ومن الظهور بمكان أن أودية قد أسهمت بتقييد مفهوم الاستقبال، وهو من القيود اللفظية التي قيّدت دلالة لفظ مفرد، ولولا هذا القيد (أودية) لا تُصَف (مستقبل) بالإطلاق والإبهام، وقد أنكر ابن هشام (٧٦١هـ) ﴿١٣٦﴾ أن يكون التقييد من ثمار الإضافة اللفظية نفسها، مع اعترافه أنَّ التقييد واقع في الإضافة اللفظية، ولكنه نسب التخصيص أو التقييد إلى أصل التركيب، وهو المنون غير المضاف، بمعنى أن قولك: سعيدٌ مكرمٌ زيدٌ، مشتمل على تخصيص وتقييد وقوع الإكرام على زيد، إلا أن هذا التقييد - كما يرى - كان موجوداً في الأصل الذي هو: سعيدٌ مكرمٌ

زيداً، فلما مال المُستعمل إلى التخفيف، كان التقييد قد تسرب إلى الاستعمال الفرعي (الإضافة اللفظية).

والحق أن هذا القول لا يصمد أمام حقيقة الاستعمال اللغوي والقرآني ومعطياته، ذلك بأن الإضافة غير المحضة (إضافة المشتق إلى معموله)، لم يكن الغرض منها التخفيف، بل هي ذات معنى مباين - كما مر في الشواهد القرآنية - كل المبينة، لما كان فيه المشتق منوناً غير مضاف، وإذا كان لكل استعمال منهما (الإضافة وتركها) معنى مختلف، فالتقييد المتمثل في التركيب الإضافي إضافة (غير محضة) ناشئ من الإضافة نفسها مستقلة عن الاستعمال الآخر (المُنُون)؛ لأنَّ كلاً منهما ذو دلالة مغايرة، ولا أصل ولا فرع.

رابعاً: (المعرّف بالنداء) النداء في الاصطلاح: طلب إقبال المنادى بحرف من أحرف النداء، إما تحقيقاً أو تقديرًا حال حذف الحرف، وأقسام المنادى خمسة: مفرد وهو: الاسم العلم، والنكرة المقصودة تعييناً للمعرّف بالنداء، والنكرة غير المقصودة، وغير مفرد: وهو إما أن يكون مضافاً أو شبيهاً بالمضاف^(١٣٧).

وما يتعلق غرض الباحث به هو النكرة المقصودة التي أضحت معرفة بفضل النداء، فإنه لمن الواضح أن حرف النداء يُعدُّ قيداً لفظياً شَخَّصَ دلالة النكرة في هذه الحال، إذ به انتقال النكرة من حيز الشيوخ والإطلاق إلى حيز التعريف والتشخيص بفردٍ معيّن أو جماعة محدّدة^(١٣٨)، لأنَّ ((النداء يُفيدُ تَحْصِيصاً وَإِذَا قَصِدَتْ وَاحِداً بَعَيْنِهِ صَارَ مَعْرِفَةً كَأَنَّكَ أَشْرْتَ إِلَيْهِ))^(١٣٩)، فكلمة رجل نكرة صالحة لأن يراد بها أي فرد من أفرادها، فإذا اقترن بها حرف النداء، وكان المتكلم قاصداً واحداً بعينه مشيراً إليه دون أقرانه قائلاً: (يا رجل)، فقد غدا (رجل) معرفةً دالاً على فرد مقيداً

بقيد لفظي وهو (يا) مثلاً أو غيرها من أحرف النداء، فالقيد حرف النداء وهو قيد لفظي قيد دلالة لفظة مفردة كانت قبل دخوله عليها مطلقة، على أن قصد المتكلم له أثر في تأدية القيد (حرف النداء) وظيفته وهي التقييد بفرد؛ لأن الأمر يتوقف على قصده منضمّاً إليه حرف النداء، والحاصل أن القيد في المنادى النكرة المقصودة - التي يراد لها أن تتعرف وتتقيد - يتألف من أمرين هما حرف النداء وقصد المتكلم التعيين بفرد واحد، ولا يكفي أحدهما لوقوع التقييد؛ لأن النكرة غير المقصودة تباشرها أحرف النداء أيضاً، ولا تؤثر أحرف النداء وحدها فيها التقييد والتعيين أحياناً، لا لشيء إلا لأن المتكلم لم يقصد التعيين بفرد دون غيره، كما إذا قال الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، فإن ما يرمي إليه، هو أن يساعده أي رجل ولا يريد رجلاً بعينه^(١٤٠).

وأما سائر أقسام المنادى فلا يقع فيها التقييد اللفظي عند النحويين؛ ذلك بأن الاسم العلم هو من المعارف المشخصة دلالتها قبل النداء، والنكرة غير المقصودة غير صالحة للتقييد بحرف النداء إذ الإطلاق فيها مطلب للمتكلم، والمنادى المضاف تقييده بالإضافة كما مر في بيان التقييد بالمضاف إليه، وأما الشبيه بالمضاف فشأنه في التقييد شأن المضاف؛ إذ يتقيد الأول من المركب بالثاني الواقع معمولاً له لا بحرف النداء، فلم يبق إلا النكرة المقصودة التي كان حرف النداء منضمّاً إليه قصد المتكلم هو الذي قيدها تقييداً لفظياً.

الخلاصة:

- ومما تقدم يمكن أن يستخلص من البحث جملة من النتائج، لعل أهمها ما يأتي:
- فكرة التقييد عند علماء النحو قدماء ومحدثين تتمثل في جانبين مُتَبَايِنَيْنِ، أولهما: - وهو الأكثر مظاهر في الدرس النحوي - تقييد الإسناد بواحدة من الفضلات المتممة لذلك الإسناد كالظرف والجار والمجرور والحال وغيرها، أي هو تقييد في حيز التركيب، وثانيهما: تقييد في دلالة اللفظة المفردة بأداة أو وسيلة تعد جزءاً من تلك المفردة، وهو غير مُسْتَمَدٍّ من دلالة التركيب الإسنادي، وذلك في المعارف خاصة.
 - شيوع النكرة في صدقها على أمثلتها تتباين سعة وضيقاً، وليست بدرجة واحدة من هذا الجانب؛ فكلمة (شيء) النكرة أكثر غموضاً وإبهاماً من غيرها من النكرات، وهذا التفاوت يجري في المعارف من حيث التحديد والتقييد بمظهر من مظاهرها؛ فاسم الإشارة الذي تصاحبه إشارة حسية أو معنوية عادة ما يكون أكثر قدرة على تحديد المشار إليه من بين سائر المعارف كالمعرف بالألف واللام أو الاسم العَلَم، وذلك بفضل الإشارة المصاحبة له، فتقييده مساه أكثر تشخيصاً.
 - تأرجح الاسم العَلَم بين الإطلاق والتقييد في دلالته، فهو مطلق إذا ما قيس إلى سائر المعارف؛ إذ يقيّد مساه دون قيد غير متأثر بالشركة الطارئة في الواقع الاستعمالي، ومُقَيّد إذا وُزِنَ بالنكرات التي تصلح لكل أمثلتها دون ترجيح.
 - انقسم القيد في دلالة اللفظة المفردة عند النحويين على قسمين، لفظي ومعنوي، وقد تظهر اللفظي بأربع من المعارف هي (المعرّف بـ"أل"، والاسم الموصول، والمضاف إليه، والمنادى النكرة المقصودة بخاصة)، أما المعنوي فميدانه (الاسم العَلَم، والضمير، واسم الإشارة).

- بعض مواضع "أل" لم تكن صالحة لتقييد مدخولها مثل الزائدة اللازمة؛ إذ هي بمثابة حرف المبني في هذه الحال، شأنها شأن الكاف في كلمة (كتاب)، كما أنّ أضرب المنادى لم تكن حروف النداء صالحة لتقييدها سوى ما كان المنادى فيها نكرة مقصودة؛ فهي وحدها التي تتقيد دلالتها بأداة النداء، وأما المضاف إليه فذو قدرة على تقييد المضاف سواء كانت الإضافة معنوية أم لفظية في اصطلاح النحويين.
- المضاف يتقيد بالمضاف إليه ولو كانت الإضافة لفظية، والتقييد في دلالة حاصل بالإضافة اللفظية نفسها، لا أن التقييد منسوب إلى التركيب قبل إضافته ثم تسرب التقييد إلى التركيب الفرعي (الإضافة اللفظية).

هوامش البحث:

- (١) جوهرة اللغة، ابن دريد: ٢ / ١٠٦٠، ومقاييس اللغة، ابن فارس: ٥ / ٤٤، ولسان العرب، ابن منظور: ١١ / ٣٦٨.
- (٢) العين، الخليل: ٥ / ١٩٦.
- (٣) ديوان امرئ القيس، محمد أبو الفضل إبراهيم: ١٩.
- (٤) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده: ٦ / ٣٠٤.
- (٥) الحيوان، الجاحظ: ١ / ٧٥.
- (٦) ديوان المتنبي، ناصيف اليازجي: ٤٠٨.
- (٧) شرح الكافية: ٢ / ٨.
- (٨) أمالي ابن الحاجب: ١ / ١٣٠.
- (٩) حاشية الصبان: ٢ / ٢٧٧.
- (١٠) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي: ١٣.
- (١١) دراسات نقدية في النحو العربي، د عبد الرحمن محمد أيوب: ٨١.
- (١٢) المفصل في علم العربية، الزمخشري: ١٩٨.
- (١٣) ينظر اللمع في العربية، ابن جني: ٧٤.
- (١٤) ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي: ٢ / ٩٠٧.
- (١٥) الجمل في النحو، الزجاجي: ١٧٨.
- (١٦) الإطلاق والتقييد في النص القرآني: ١٠٣.
- (١٧) نتائج الفكر في النحو، السهيلي: ١٦٩.
- (١٨) المصدر نفسه: ١٧.
- (١٩) شرح شذور الذهب، ابن هشام: ١٧١ وينظر: النحو الوافي: ١ / ٢٨٧.
- (٢٠) اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ: ١ / ١٢.
- (٢١) في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي: ٣.
- (٢٢) شرح الحدود، الفاكهي: ١٣٤.
- (٢٣) ينظر شرح الكافية، الرضي: ٣ / ١٩.
- (٢٤) شرح قطر الندى، ابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد: ١٢٩: الهامش الأول.
- (٢٥) المقرب، ابن عصفور: ١ / ٢٢٢.
- (٢٦) ينظر: الإطلاق والتقييد في النص القرآني: ١٠٣.

- (٢٧) علل النحو، ابن الوراق: ٤٢٧
- (٢٨) ينظر: توضيح المسالك والمقاصد، المرادي: ١ / ١٢٧
- (٢٩) التعريفات، الجرجاني: ١ / ١٣٢
- (٣٠) ينظر: شرح الحدود، الفاكهي: ١٥٢
- (٣١) ينظر: شرح الحدود: ١٥٢ ومعاني النحو، فاضل السامرائي: ١ / ٧٢
- (٣٢) شرح ابن عقيل، ابن عقيل: ١ / ١١٢
- (٣٣) شرح شذور الذهب: ١٧١
- (٣٤) شرح قطر الندى: ١٢٩
- (٣٥) ينظر: همع الهوامع: ١ / ١٩، والنحو الوافي: ١ / ٢١٧ وما بعدها
- (٣٦) ينظر: همع العوامع: ١ / ١٩.
- (٣٧) شرح الحدود: ١٣٩
- (٣٨) همع العوامع: ١ / ٢٣٢
- (٣٩) النحو الوافي: ١ / ٢٨٧
- (٤٠) دراسات نقدية في النحو العربي: ٨١
- (٤١) ينظر: الكتاب: ٢ / ٥
- (٤٢) ينظر: همع الهوامع: ١ / ١٩.
- (٤٣) الكتاب: ٢ / ٥
- (٤٤) نتائج الفكر في النحو: ١٧٧
- (٤٥) ينظر: حاشية الصبان: ١ / ٢٢٧
- (٤٦) شرح شذور الذهب: ١٧٢
- (٤٧) أوضح المسالك: ١ / ١٢٣
- (٤٨) البيان والتبيين، الجاحظ: ١ / ٧٦
- (٤٩) المصدر نفسه: ١ / ٧٨
- (٥٠) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني: ٢ / ٩١٩
- (٥١) النحو الوافي: ١ / ٤٢١
- (٥٢) النحو الوافي، عباس حسن: ١ / ٢٨٧
- (٥٣) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام: ١ / ٧١، ومعاني النحو، فاضل السامرائي: ١ / ١٠٥.
- (٥٤) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٠٦.

- (٥٥) سورة النور، الآية: ٣٥.
- (٥٦) سورة الأعراف، الآيات: ١١١-١١٢-١١٣ .
- (٥٧) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور: ٤٥ / ٩ .
- (٥٨) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان: ٤١٩ / ٦ .
- (٥٩) معاني النحو: ١ / ١٠٦ .
- (٦٠) سورة المزمل، الآية: ٤
- (٦١) ينظر: النحو الوافي: ١ / ٤٢٥ .
- (٦٢) سورة مريم، الآية: ٣٩ .
- (٦٣) التحرير والتنوير: ١٦ / ١٠٩ .
- (٦٤) التبيان في تفسير القرآن، الطوسي: ٧ / ١٢٧ .
- (٦٥) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ١ / ١٣٥
- (٦٦) سورة يونس، الآية: ٩٢
- (٦٧) سورة المائدة، الآية: ٣ .
- (٦٨) شرح شذور الذهب: ١٧١
- (٦٩) ينظر: الأشباه والنظائر: السيوطي: ٣ / ٩١
- (٧٠) النحو الوافي: ١ / ٤٢٥
- (٧١) المقتصد: ١ / ٥٨٤
- (٧٢) معاني النحو: ١ / ١٠٦
- (٧٣) ينظر: أسرار النحو، ابن الكمال: ٣١٣
- (٧٤) ينظر: جامع الدروس العربية: ١٠٤
- (٧٥) سورة النساء: الآية: ٢٨
- (٧٦) ينظر: مغني اللبيب: ١ / ٧٣ والنحو الوافي: ١ / ٤٢٧
- (٧٧) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، الأزهرى: ١ / ١٨١
- (٧٨) ينظر: النحو الوافي: ١ / ٤٢٧
- (٧٩) سورة الأنبياء، الآية: ٣ .
- (٨٠) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي: ١ / ٤٦٣
- (٨١) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢ / ٩١٩
- (٨٢) ينظر: مغني اللبيب: ١ / ٧٣ هذا الرأي نقله ابن هشام عن بعض النحاة ولم يسمه.

- (٨٣) شرح التسهيل: ٢٢٧ / ٣ وردت في الأصل (ينسلخ) بإبدال الباء ياء، والصواب (ب "نسلخ").
- (٨٤) ينظر: المفصل في علم العربية: ٣٢٦ والمقتصد في شرح الإيضاح: ٩١٩ / ٢ ومغني اللبيب: ١ / ٧٣ وتوضيح المقاصد والمسالك: ٩٤٨ / ٢ وشرح الأشموني: ٣١٨ / ٢
- (٨٥) الجنى الداني: ١٩٥
- (٨٦) ينظر: مغني اللبيب: ٧٣ / ١
- (٨٧) ينظر: النحو الوافي: ٤٢٧ / ١
- (٨٨) ينظر: أوضح المسالك: ١٨ / ١.
- (٨٩) ينظر: المقتضب: ٢٣٩ / ٤
- (٩٠) ينظر: أوضح المسالك: ١٨ / ١. ووصف المباني، المالقي: ٧٧
- (٩١) ينظر: أوضح المسالك: ١٨٤ / ١
- (٩٢) ينظر: مغني اللبيب: ٧٤ / ١
- (٩٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٧ / ١. والشاهد اشتملت عليه أغلب المدونات النحوية.
- (٩٤) ينظر: معاني النحو: ٧٨ / ١
- (٩٥) ينظر: النحو الوافي: ٤٣٢ / ١
- (٩٦) ينظر: معاني النحو: ٧٩ / ١
- (٩٧) الأغاني، الأصبهاني: ٣٢٥ / ١
- (٩٨) إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي: ١٦ / ٣.
- (٩٩) ينظر: جمع الجمع في المعجم العربي، حيدر المخزومي: ٩٤
- (١٠٠) ينظر: الأصول في النحو: ٣٣٦ / ١ نقل ابن السراج قول المبرد، ولم أعر عليه في مؤلفاته، ويبدو أن ابن السراج يوافقه.
- (١٠١) ينظر: غريب الحديث، الخطابي: ٦٩٤ / ١
- (١٠٢) ينظر: الصاحب في فقه اللغة العربية، ابن فارس: ٦٤
- (١٠٣) شرح المفصل، ابن يعيش: ٥ / ٣.
- (١٠٤) ينظر: دلائل الإعجاز، الجرجاني: ٢١٧ والإطلاق والتقييد في النص القرآني: ١٧٩ قد خلص الدكتور سيروان الجنابي إلى أن مفهوم القيد عند النحويين هو التأسيس لمعنى جديد يزيد على أصل المعنى.
- (١٠٥) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي: ٨١
- (١٠٦) ينظر: شرح شذور الذهب: ١٧٤

- (١٠٧) ينظر: همع الهوامع: السيوطي: ٢٦٧ / ١
 (١٠٨) ينظر: شرح قطر الندى: ١٤٢
 (١٠٩) سورة البقرة، الآية: ١٢.
 (١١٠) النحو الوافي: ٣٤ / ١.
 (١١١) المرجع نفسه: ٣٧٣ / ١
 (١١٢) شرح شذور الذهب: ١٧١
 (١١٣) دراسات نقدية في النحو العربي: ٨١
 (١١٤) ينظر: شرح المفصل: ١٥٤ / ٣ ومعاني النحو: ١١٣ / ١
 (١١٥) ارتشاف الضرب: ١٧٩٩ / ٤ وقد تضمن تعريف الإضافة عند جماعة من النحاة قولهم:
 (نسبة تقييدية) ينظر: حاشية الخصري: ٤٩١ / ٢ وتمهيد القواعد، ناظر الجيش: ٣١٦ / ٧، وحاشية
 الصبان: ٣٥٦ / ٢، وهمع الهوامع: ٤١١ / ٢
 (١١٦) ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٤٣
 (١١٧) ينظر: المقتصد: ٨٧٢ / ٢ ومعاني النحو: ١٠٧ / ٣
 (١١٨) ينظر: أوضح المسالك: ١٧٧ / ٣، وحاشية الصبان: ٤١٥ / ٢
 (١١٩) سورة البقرة، الآية: ٣٥
 (١٢٠) النحو الوافي: ٢ / ٣
 (١٢١) ينظر: معاني النحو: ١٠٧ / ٣
 (١٢٢) ينظر: الطراز، العلوي: ٨ / ٢
 (١٢٣) ينظر: النحو الوافي: ٢٣ / ٣
 (١٢٤) سورة النمل، الآية: ٣٣
 (١٢٥) ينظر: النحو الوافي: ٢ / ٣
 (١٢٦) ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٧٥ وأسرار النحو، ابن الكمال: ١٥٥
 (١٢٧) ينظر: شذور الذهب: ٣٤٤
 (١٢٨) سورة القمر، الآية: ٢٧
 (١٢٩) ينظر: أوضح المسالك: ٨٩ / ٣
 (١٣٠) ينظر: معاني النحو: ١١٤ / ٣
 (١٣١) سورة ص، الآية: ٧١
 (١٣٢) سورة الشورى، الآية: ١١

- (١٣٣) سورة الأنعام، الآية: ٩٥
(١٣٤) سورة العنكبوت، الآية: ٣١
(١٣٥) سورة الأحقاف، الآية: ٢٤
(١٣٦) ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٤٤
(١٣٧) ينظر: شرح الكافية، الرضي: ٢٥٣ / ١
(١٣٨) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ٢١٥
(١٣٩) شرح المفصل: ٨ / ٢
(١٤٠) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٨٢

قائمة المصادر والمراجع:

- أولاً: القرآن الكريم.
ثانياً: الكتب.
- * الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف أبو حيان (٧٤٥هـ). د.ت. ارتشاف الضرب من لسان العرب: تحقيق: رجب عثمان محمد. مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- * ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف (٩٤٠). ٢٠٠٢م. أسرار النحو: تحقيق: أحمد حسن حامد. دار الفكر للطباعة والنشر. ط ٢.
- * السيوطي، الإمام جلال الدين (٩١١هـ). د.ت. الأشباه والنظائر في النحو: تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة، (د.ط.).
- * ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (٣١٦هـ). د.ت. الأصول في النحو: تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة (د.م.).
- * الجنابي، سيروان عبد الزهرة. ٢٠١٢م. الإطلاقات والتقييد في النص القرآني، قراءة في المفهوم والدلالة. مؤسسة دار الصادق الثقافية، المملكة الأردنية الهاشمية.
- * الأصفهاني، أبو الفرج (٣٥٦هـ). الأغاني. القاهرة دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ، ١٩٥٢م، (د.ت) و(د.ط.).
- * ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان (٦٤٦هـ). ١٩٨٩م. أمالي ابن الحاجب: تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدره. دار الجليل، بيروت، دار عمار، عمان.
- * القفطي، جمال الدين (٦٢٤هـ). ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م. إنباه الرواة على أنباه النحاة: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي- القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط ١.
- * الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام (٧٦١هـ). د.ت. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- * الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (٧٤٥هـ). ١٩٩٣م. البحر المحيط: تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- * الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ (٢٥٥هـ). ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م. البيان والتبيين: تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٧.
- * الطوسي، الشيخ أبو جعفر (٤٦٠هـ). د.ت. التبيان في تفسير القرآن. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- * ابن عاشور، الشيخ الطاهر ابن عاشور. ١٩٨٤م. التحرير والتنوير. الدار التونسية للنشر.
- * الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف (٨١٦هـ). د.ت. التعريفات: تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، مصر.
- * ناظر الجيش، محب الدين بن يوسف (٧٧٨هـ). ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م. تمهيد القواعد

- بشرح تسهيل الفوائد: تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
- *توضيح المسالك والمقاصد بشرح ألفية ابن مالك، المعروف بابن أم قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي بالقاهرة، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
- *الغلاييني، الشيخ مصطفى. د.ت. جامع الدروس العربية. دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط ١.
- *الزجاجي، أبو القاسم (٣٤٠هـ). ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م. الجمل في النحو: تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة دار الأمل، بيروت.
- *السامرائي، د. فاضل صالح. ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٧م. الجملة العربية تأليفها وأقسامها. ط ٢، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن.
- *ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (٣٢١هـ). ١٩٨٧م. جمهرة اللغة: تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت.
- *المرادي، الحسن بن قاسم. ١٩٩٢م. الجنى الداني في حروف المعاني: تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت.
- *حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
- *الدسوقي، أحمد بن عرفة (١٢٣٠هـ). ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م. حاشية الدسوقي على
- مغني اللبيب على مغني اللبيب عن كتب الأعراب. مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.
- *المصري، محمد بن علي الصبان (١٢٠٦هـ). د.ت. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شواهد العيني: تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية بالقاهرة.
- *الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (٢٥٥هـ). ١٣٨٤هـ، ١٩٦٥م. الحيوان: تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٢، مكتبة وطبعة البايع الحلبي وأولاده بمصر.
- *أيوب، عبد الرحمن محمد. د.ت. دراسات نقدية في النحو العربي. جامعة الكويت، مؤسسة الصباح. (د. ط).
- *الجرجاني، الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ). ١٩٧٨م. دلائل الإعجاز في علم المعاني. دار المعرفة، بيروت.
- *اليازجي، الشيخ ناصيف. ديوان المتنبي. د.ت. العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب: صوب نصوصه: د. عمر فاروق الطباع، دار القلم للطباعة والنشر بيروت.
- *المالقي، أحمد بن عبد النور (٧٠٢هـ). ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م. رصف المباني في شرح حروف المعاني: تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط ٣، دار القلم، دمشق.
- *ابن مالك، أبو عبد الله بدر الدين بن الإمام جمال الدين (٦٨٦هـ). ٢٠٠٠م. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت.

- * المصري، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيليّ الهمدانيّ (٧٦٩هـ). د.ت. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات ذوي القربى.
- * الأشموني، علي بن محمد بن عيسى بن يوسف نور الدين (٩٢٩هـ). د.ت. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت.
- * الأندلسي، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائيّ الجباني (٦٧٢هـ). ١٩٩٠م. شرح التسهيل: تحقيق: د. عبد الرحمن السيّد وآخر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- * الأزهرّي، الشيخ خالد بن عبد الله (٩٠٥هـ). ٢٠٠٠م. شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- * الفاكهي، عبد الله بن أحمد (٩٧٢هـ). ١٩٩٣م. شرح كتاب الحدود في النحو: تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة.
- * الأسترآبادي، رضيّ الدين محمد بن الحسن (٦٨٦هـ). ٢٠١٠م. شرح الكافية، شرح الرّضيّ على الكافية، شرح كافيّة ابن الحاجب: تحقيق: يوسف حسن عمر، دار المجتبى، مكتبة بارسا، قم.
- * النحوي، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الموصلّي (٦٤٣هـ). د.ت. شرح المفصل. إدارة المطبعة المنيرية بمصر، (د.ن).
- * الأنصاري، جمال الدين بن هشام (٧٦١هـ). د.ت. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ومعه منتهى الإرب بتحقيق شرح شذور الذهب محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكوخ للطباعة والنشر، مطبعة شريعت.
- * الأنصاري، جمال الدين بن هشام (٧٦١هـ). د.ت. شرح قطر الندى وبل الصدى: ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط) مكتبة الرياض الحديثة بالرياض.
- * ابن فارس، أحدم بن زكريا (٣٩٥هـ). ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م. الصحاحي في فقه اللغة العربية ومساثلها وسنن العرب في كلامها: تحقيق: د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت.
- * اليميني، يحيى بن حمزة بن عليّ بن إبراهيم العلويّ. ٢٠٠٢م. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- * الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (٣٢٥هـ). ١٩٩٩م. علل النحو: تحقيق: د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد بالرياض.
- * الفراهيديّ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (١٧٥هـ). ١٩٨٠م. العين: تحقيق: د. مهدي

- المخزومي وآخر، دار الرشيد للنشر، بغداد.
- *البستي، الإمام الخطابي (٣٨٨هـ). ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م. غريب الحديث: تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزبائي، دار الفكر، دمشق.
- *المخزومي، مهدي. ١٩٦٦م. في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١.
- *ابن قنبر، أبو بشر عمرو بن عثمان (١٨٠هـ). ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م. الكتاب كتاب سيبويه: تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- *ابن منظور (٧١١هـ). ١٩٩٩م. لسان العرب: تصحيح: أمين عبد الوهاب وآخر، ط٣، دار إحياء التراث العربي مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.
- *الصائغ، محمد بن الحسن (٧٢٠هـ). ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م. اللمحة في شرح الملحة: تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية.
- *ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ). ١٩٨٨م. اللمع في العربية: تحقيق: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان.
- *بن سيدة، علي بن إسماعيل (٤٥٨هـ). (د.ت.). المحكم والمحيط الأعظم في اللغة: تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. (د.ن.). (د.ط.).
- *السامرائي، د. فاضل صالح. ٢٠٠٧م. معاني النحو. مؤسسة التأريخ العربي، دار
- إحياء التراث العربي.
- *الأنصاري، جمال الدين بن هشام (٧٦١هـ). (د.ت.). مغني اللبيب عن كتب الأعراب: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الصادق، طهران. مطبعة شريعت.
- *الزنجشيري، جار الله محمود بن عمر (٥٣٨هـ). (د.ت.). المفصل في علم العربية، وبذيله كتاب (المفصل في شرح أبيات المفصل)، محمد بدر الدين النعساني الحلبي. دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة. بيروت.
- *بن زكريا، أبو الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥هـ). ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م. مقاييس اللغة: تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر، المجمع العلمي العربي الإسلامي.
- *الجرجاني، عبد القاهر (٤٧١هـ). ١٩٨٢م. المقتصد في شرح الإيضاح: تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.
- *المبرد، أبو العباس (٢٨٥هـ). ١٩٩٤م. المقتضب: تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة. القاهرة، وزارة الأوقاف.
- *ابن عصفور (٦٦٩هـ). ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م. المقرب: تحقيق: د. أحمد عبد الستار الجوّاري وزميله. ط١.
- *السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (٥٨١هـ). ١٤٢١هـ، ١٩٩٢م. نتائج الفكر في النحو: تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود وآخر. دار الكتب العلمية، بيروت.

- *حسن، عباس. د.ت. النحو الوافي مع ربطه
بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة.
دار المعارف بمصر. ط ٣.
*السيوطي، جلال الدين (٩١١هـ).
١٤١٨هـ، ١٩٩٨م. همع الهوامع في شرح جمع
الجوامع: تحقيق: أحمد شمس الدين. منشورات
محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية، بيروت.
- ثالثاً: الرسائل
* - المخزومي، حيدر. ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م.
جمع الجمع في المعجم العربي دراسة صرفية
دلالية: (رسالة دكتوراه) بإشراف أ.د عبد علي
حسن ناعور. جامعة الكوفة/ كلية الآداب/
قسم اللغة العربية.